المدرسة الوطــنية العليا للعلوم السياسية

قســـــــم: الدراسات الإقليـمية

تخصص: دراسات افريقية

# سياسات المصالحة الوطنية في إفريقيا

## *الجزائر و جنوب إفريقيا نموذجا*

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات افريقية

**إعداد الطالب:**

محمد بن زادي

**إشراف الاستاذ:**

عبد النور زيام

**لجنة المناقشة:**

- الأستاذ: عبد النور زيام — مشرفا
- الأستاذ : ناجي عمارة — رئيسا
- الأستاذة : حياة فراني — عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016 – 2017

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب و وفقنا الى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات ، و نخص بالذكر الأستاذ المشرف

"عبد النور زيام " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا المذكرة المتواضعة.

و لا يفوتنا أن نشكر كل عمال مكتبة المدرسة و الأساتذة على تقديمهم يد العون لنا.

**الإهداء**

.. إلى أمي

إلى الاسم الذي يسري مع الدمِّ

.. إلى أمي

.. إلى الروح التي عاشت بها روحي

.. إلى أمي

.. إلى الحسناء فوق عوامل السنِّ

.. إلى أمي

.. إلى المعطاء فوق دوافع الكلِّ

.. إلى أمي

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة التي تتمحور حول سياسات المصالحة الوطنية في إفريقيا الجزائر و جنوب إفريقيا كانتا كنموذج للدراسة ، تهدف إلى التعرف على السياسات التي اتبعتها كلتا الدولتين للحد من العنف السياسي الذي شهدته هذه الأخيرة، وذلك بعد أزمات عرفتها كل دولة ، فالجزائر مثلا ركزت الدراسة فيها على خلفية الأزمة التي أودت بآلاف الضحايا، كما تطرقت الدراسة أيضا لأحداث أكتوبر 1988م التي تعتبر المنعرج الحاسم في تاريخ الجزائر السياسي وتلاها مباشرة توقيف المسار الانتخابي عام 1991م كما تم التفصيل في مسار المصالحة الوطنية بداية بقانون الرحمة وصولا إلى المصالحة الوطنية الشاملة ثم تناولت أيضا هذه الدراسة نموذج دولة جنوب إفريقيا و سياستها للمصالحة الوطنية لكن قبل ذلك قد تمت الإشارة بالتحليل للموقع الجغرافي للبلد ثم تم الحديث عن خلفية الصراع بين السكان الأصليين السود و المستوطنين الأوربيين ثم كان أيضا لنظام الفصل العنصري نصيب في هده الدراسة من خلال التعريف به و ذكر أسسه و مرتكزا ته.

و أهم مظاهره و تم تحليل أيضا سياسة المصالحة التي تبنتها النخبة في جنوب أفريقيا من خلال لجنة الحقيقة و المصالحة التي أعلن عنها الرئيس نيلسون مانديلا.

و في الأخير كانت النتيجة من خلال الإجابة على التساؤلات جاءت في مقدمة الدراسة و كانت حول ما حققته سياسة المصالحة الوطنية في البلدين بايجابياتها و سلبياتها

This study, which focuses on the policies of national reconciliation in Africa, Algeria and South Africa, was designed as a model for studying the policies adopted by both countries to reduce the political violence witnessed by the latter. The crisis that claimed thousands of victims, and we also discussed the events of October 1988, which is considered the decisive turning point in Algeria's political history and was immediately followed by the arrest of the electoral track in 1991. We also separated the path of national reconciliation beginning with the law of mercy, In this study, we also used the model of the South African state and its policy of national reconciliation, but before that we had analyzed the geographical location of the country and then talked about the background of the conflict between black and black European settlers, and His foundations.

And the most important manifestations and analyzed also the policy of reconciliation adopted by the elite in South Africa through the Truth and Reconciliation Commission announced by President Nelson Mandela.

Finally, we had a result through our answer to the questions. It came at the beginning of the study and it was about what the national reconciliation policy in both countries has achieved in its positive and negative aspects.

# الفـــــــهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمـــــــــــة** | **8** |
| **الإطـــــــــار النظري** | |
| **الفصل الأول: تأصيل نظري و مفاهيمي** | |
| تمهيـد | 9 |
| **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصالحة الوطنية** | |
| المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية | 11 |
| المطلب الثاني: مفهوم العنف السياسي | 14 |
| المطلب الثالث:مفهوم الأمن | 18 |
| **المبحث الثاني: العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية** | |
| المطلب الاول :تعريف العدالة الانتقالية | 20 |
| المطلب الثاني :مرتكزات و أهداف العدالة الانتقالية | 21 |
| خلاصة الفصل | 24 |
| **الفصل الثاني: المصالحة الوطنية في الجزائر** | |
| تمهيـــــد | 26 |
| **المبحث الأول: خلفيات و أسباب العنف السياسي في الجزائر** | |
| المطلب الأول: أسباب الأزمة الوطنية التي طالت الجزائر | 28 |
| المطلب الثاني: أحداث 05 أكتوبر 1988م | 30 |
| المطلب الثالث: توقيف المسار الانتخابي 1991 و دوامة العنف في الجزائر | 32 |
| **المبحث الثاني: مسار المصالحة الوطنية في الجزائر** | |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: لجنة الحوار الوطني | 38 |
| المطلب الثاني: قانون الرحمة | 39 |
| المطلب الثالث: من الوئام المدني الى الوئام الوطني | 40 |
| المطلب الرابع: المصالحة الوطنية الشاملة | 46 |
| **المبحث الثالث: أهداف المصالحة الوطنية و نتائجها على الجزائر** | |
| المطلب الأول: أهداف المصالحة الوطنية | 49 |
| المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية | 50 |
| خلاصـة الفصـل | 52 |
| الفصل الثالث: المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا | |
| تمهـــــيد | **55** |
| **المبحث الأول: الخلفية التاريخية و الميراث الاستعماري في جنوب إفريقيا** | |
| المطلب الأول: جنوب إفريقيا و الظاهرة الاستعمارية | 58 |
| المطلب الثاني: الصراع بين المستوطنين و السكان الأصليين | 60 |
| **المبحث الثاني: سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا** | |
| المطلب الأول: تعريف نظام الفصل العنصري Apartheid | 62 |
| المطلب الثاني: أسس و مرتكزات نظام التمييز العنصري | 65 |
| المطلب الثالث: مظاهر نظام الفصل العنصري | 69 |
| **المبحث الثالث: نيلسون مانديلا و النضال ضد العنصرية** | |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: كفاح نيلسون مانديلا الشاق | 72 |
| المطلب الثاني: الحقيقة و المصالحة | 77 |
| المطلب الثالث:نتائج المصالحة الوطنية على جنوب إفريقيا | 79 |
| **خاتمـــــــــــــــــــة** | 85 |

# مقدمة

## مقدمـــــــــــــــة

من أبرز اهتمامات الدول القابعة في ظاهرة العنف السياسي و اللا استقرار البحث عن الحل الأفضل للخروج مما هي فيه، عادة تلجأ هذه الدول إلى تبني حلول لتجارب دول سابقة ، إلا أن الحلول المثلى تكون انطلاقا من البيئة الداخلية للدول لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة و النموذج قد ينجح في دولة ما ولا ينجح في أخرى لكن الهدف واحد و هو تحقيق الاستقرار و نبذ العنف و ما يؤدي إليه.

و في هذه الدراسة تم اختيار نموذجين لدولتين عاشتا ظاهرة العنف السياسي و حالة الفوضى والتدهور الأمني و هما الجزائر و جنوب إفريقيا ، فالجزائر عرفت انفلاتا أمنيا مباشرة بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 إذ دخلت البلاد في أزمة انتخابية و أمنية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 و تبني حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الذي تم الاعتراف به كحزب سياسي عقب استفتاء 1989 ، تبنى نهج العنف لاسترداد ما يعتبره شرعيته، كما شهدت دولة جنوب إفريقيا دوامة من العنف في ظل نظام الفصل العنصري " **الأبارتيد** " ، الذي كان يمارسه المستوطنين قبل مئات السنين ضد السكان المحليين ، و ممارسته كذلك حكومات البيض المتعاقبة ، بحيث كان يتعرض السكان الأصليون للإبادة و التقتيل على مر مئات الأعوام على أساس عرقي عنصري، مما ولد عنفا مضادا من قبل السكان السود للدفاع أولا عن أرضهم و ثانيا عن حقهم كبشر ، هذا ما أدخل البلاد في حالة من اللا استقرار و حالة من العنف الدائم.

إذن و من خلال هذه الوضعية المتأزمة أصبح البحث عن السبل الكفيلة بإعادة السلم ضرورة ملحة في كل من البلدين، حيث أصبح الأمن و الاستقرار حاجة ضرورة قبل كل شيء.

ونظرا لتأزم الوضع في البلدين و تنامي ظاهرة العنف بدأت مساعي نحو تحقيق المصالحة الوطنية في كل من الجزائر و جنوب إفريقيا لعلها تكون آلية رادعة لتحقيق الأمن و الاستقرار.

## أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار موضوع المصالحة الوطنية في الحقيقة الى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

أ. **أسباب ذاتية:**

كفرد من هذا البلد كانت الأحداث فيها تهمني و كنت معني بها كان لابد لي أن أقـوم بدراسة أكاديمية موضوعية لدراسة المصالحة في الجزائر ، أما جنوب إفريقيا فلتأثري بشخصية الرئيس " **نيلسون مانديلا** " و ما يحمل في نفسه من قيم الصفح و التعايش.

ب. **أسباب موضوعية:**

أما أسباب الموضوعية فهو إبراز دور المصالحة الوطنية كآلية سلمية، في تحقيق السلام.

ثانيا أن الفواعل في الأزمة في الجزائر و جنوب إفريقيا و كذا الفواعل في المصالحة الوطنية ما زالوا يكتبون مذكراتهم ما يعني انه يمكن الرجوع إليهم في الدراسات المقبلة لتوثيق الأحداث هذا كما يضيف رصيدا علميا و معرفيا يثري المكتبة الجزائرية و الجنوب افريقية ليستفيد الباحثين و القراء على حد سواء.

أهمية المصالحة الوطنية كسلوك سياسي انتهجته الجزائر و جنوب إفريقيا للتوفيق بين مختلف التيارات المتصارعة.

## أهداف الدراســـــــــة

كان الهدف من دراسة موضوع المصالحة الوطنية هو أنها كانت متعلقة ببلد ننتمي إليه و هو الجزائر ، لأن المرحلة قريبة زمنيا هدفنا للتعرف على أهميتها و مسارها و ما مدى نجاحها ، أما بالنسبة لاختيارنا تجربة جنوب إفريقيا فلأن " **نيلسون مانديلا** " شخصية أسطورة و لأنها تجربة فريدة من نوعها جاءت عقب مئات السنين من الكفاح الشاق و كان هدفنا تسليط الضوء على هذا النموذج لما يحمله من قيم التسامح و التعايش.

و كذا إثراء المكتبة بعمل أكاديمي حول موضوع المصالحة الوطنية.

**الإشكالية:**

المصالحة الوطنية آلية تتطلع إليها الكثير من الدول لتحقيق الاستقرار، كما أن الجزائر و جنوب إفريقيا كانتا من الدول في إفريقيا التي انتهجت هذا الطريق لتحقيق أهدافها و منه يمكن طرح الإشكال التالي:

**ماهي سياسات المصالحة الوطنية التي انتهجتها كل من الجزائر و جنوب إفريقيا ؟**

و منه نطرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أسباب الأزمة في كل من الجزائر و جنوب إفريقيا؟ وهل هي نتيجة لتراكمات تاريخية؟
- هل كانت أحداث أكتوبر 1988م سببا رئيسيا في بداية العنف السياسي في الجزائر؟
- هل لشخصية نيلسون مانديلا كقيمة رمزية دور في المصالحة في جنوب إفريقيا؟
- هل أدت سياسة المصالحة الوطنية لحل الأزمة في البلدين؟

**فرضيات الدراسة:**

**الفرضية الرئيسية:**

**إن اقتناع النخب السياسية الحاكمة في الجزائر و جنوب إفريقيا بضرورة الحل السلمي و التوافقي لفض النزاع الداخلي أدى إلى تبني مبدأ الصفح و العدالة الانتقالية .**

**الفرضيات الفرعية:**

- قد تكون تراكمات الاستعمار الاستيطاني في جنوب إفريقيا ومخلفات الاستعمار الفرنسي في الجزائر السبب في الأزمة .
- الأزمة في الجزائر هي مخرجات لأحداث أكتوبر 1988 .
- المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا مرتبطة أساسا بنضال الرئيس نيلسون مانديلا .
- سياسة المصالحة الوطنية عالجت بعضا من جوانب الأزمة في الجزائر و جنوب أفريقيا .

## الإطار المنهجي للدراسة

إن طبيعة الموضوع تفرض علينا توظيف أكثر من منهج واحد ومقاربة , و منه كان لابد من توظيف ما يلي:

- **المقاربة التاريخية :**

فهي تساعد على دراسة الخلفيات التاريخية و تطوراتها، فهي مقاربة تحتفظ بالوقائع التاريخية، و هذا ما ساعدنا في بحثنا هذا لمسايرة التطور التاريخي لتطور الظواهر الآنية في كل من الجزائر و جنوب إفريقيا.

- **المقاربة القانونية:**
- لان الأمر يتعلق بالجانب القانوني في إطار مواثيق قانون المصالحة الوطنية في الجزائر و لجنة الحقيقة و المصالحة في جنوب إفريقيا، و لأن الأمر يتعلق بالعدالة الانتقالية في البلدين كان لابد من المقاربة القانونية لفهم خصوصيات كل دولة و ترسانتها القانونية.[1]
- **منهج دراسة حالة:**

فهو منهج يعني بالتعمق في دراسة وحدة معينة بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة ، و نحن بصدد دراسة كل من حالة الجزائر و جنوب إفريقيا في إطار تبنيهما لسياسة المصالحة الوطنية ، كما استخدمنا المقاربة القانونية لأن الأمن يتعلق بالجانب القانوني في إطار مواثيق قانون المصالحة في الجزائر و لجنة الحقيقة و المصالحة في جنوب إفريقيا.

- **المنهج الوصفي:**

و لأنه منهج من مناهج التحليل أردنا أن نوظف المنهج الوصفي ، و الذي لا يخلو منه أي بحث علمي لدراسة موضوع المصالحة للحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية لموضوع الدراسة، تم أن المصالحة الوطنية

ظاهرة اجتماعية في الأخير كان لزاما استخدام هذا المنهج لأنه يتسم بالوصف الواقعي للظاهرة.[2]

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي ( المفاهيم ، المناهج ، الوسائل و الأدوات )** ، ص 44

[1]

[2] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1985م، ص ص 31 - 32

## الدراسات السابقة:

من خلال البحث حول ما كتب فيما يخص موضوع سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر و جنوب إفريقيا ، نلاحظ أنها تقتصر على الجانب القانوني أكثر منه من الأبعاد الأخرى بخصوص الجزائر ، كما أنها تعتمد على الوصف علما أن التجربتين قريبتين زمنيا. كما تقل الدراسات حول المصالحة في جنوب إفريقيا و إذا وجدت تكون في سياق مواضع أخرى.

- دراسة **عبد النور منصوري** حول " **المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني** " ، و الذي طرح فيها مجموعة من المقاربات الأمنية ، و ربط مفهوم الأمن بالجزائر من خلال الأزمة التي عاشتها في تسعينات القرن الماضي و إستراتجية المصالحة التي تبنتها الجزائر ، كما قام بدراسة مقارنة بين تجارب كل من المغرب و الجزائر و جنوب إفريقيا.
- دراسة **وناس فاطمة** حول " **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائري** "، و تناولت فيها بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمصالحة كالعنف السياسي، و الاستقرار السياسي، كما لم نغفل المسار الذي مرت به المصالحة الوطنية في الجزائر و أهدافها و نتائجها.
- دراسة **أحمد كريوش** حول " **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر** "، و تطرق في هذه الدراسة لطرح بعض المفاهيم حول الأزمة و المصالحة و أسباب الأزمة في الجزائر ، و تناول أيضا تطور سياسة المصالحة الوطنية في الجزائر و المراحل التي مرت بها ، كما قام هذا الأخير كغيره من الدارسين لموضوع المصالحة بمقارنة المصالحة في كل من المغرب و جنوب إفريقيا و الجزائر.

فيما يخص جنوب إفريقيا فاكتفينا ببعض الكتب التي تتحدث عن المصالحة في سياق آخر مثل كتاب " تاريخ الحركة الطلابية في جنوب إفريقيا " ، و كتاب " رحلتي الطويلة من أجل الحرية لـ " **نيلسون مانديلا** "، و كتاب " مانديلا السجين المحامي ".

## صعوبات الدراسة:

- يمكن القول أن أبرز عوائق الدراسة حول المصالحة الوطنية بالنسبة للجزائر تكمن في أن أبرز الفاعلين فيها مازالوا موجودين، و كل له رؤية خاصة به في الموضوع و كل له وجهة نظر فمحاولة إبراز الحقيقة تبقى صعبة بالنظر لتضارب الرؤى.
- أما من حيث المراجع فالكتابات تتطرق للجانب القانوني أكثر منه لدراسة المصالحة بشكل أعمق.
- كما أن الدراسات حول المصالحة في جنوب إفريقيا قليلة جدا إن لم نقل منعدمة فقط نجدها في كتب السيرة الذاتية لبعض الشخصيات الفاعلة.

## تقسيم الدراسة

من المراجع المتوفرة حول " **سياسات المصالحة الوطنية في إفريقيا** " ، خاصة فيما يتعلق بدولتي الجزائر و جنوب إفريقيا قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول فيتعلق بالتأصيل النظري و ألمفاهيمي للمصالحة الوطنية ، ففي مبحثه الأول تم تناول الإطار ألمفاهيمي للدراسة أما المطلب الأول فكان خاصا بمفهوم المصالحة الوطنية ثم مفهوم العنف السياسي و في المطلب الثالث تم التطرق لمفهوم الأمن و في المبحث الثاني تم الحديث عن العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية .

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول حول خلفيات وأسباب العنف السياسي في الجزائر ، و احتوى بدوره على ثلاث مطالب أولا أسباب الأزمة التي طالت الجزائر ثم المطلب الثاني و فيه تكلمنا عن أحداث 05 أكتوبر 1988 ، ثالثا تم التطرق لتوقيف المسار الانتخابي عام 1991 و دوامة العنف في الجزائر.

ثم كان لمسار المصالحة نصيب في المبحث الثاني الذي قسم لأربع مطالب أولا لجنة الحوار الوطني ، ثم قانون الرحـمة ، ثم المطلب الثالث من الوئام المدني إلى الوئام الوطني ، و أخيرا المصالحة الوطنية الشاملة.

و في المبحث الثالث تم تناول أهداف المصالحة و نتائجها على الجزائر.

بالإضافة إلى الفصل الثالث فكان لدراسة حالة جنوب إفريقيا و المصالحة فيها ، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول حول الخلفية التاريخية للاستعمار في جنوب إفريقيا ، و قسم بدوره لمطلبين الأول حول جنوب إفريقيا و الظاهرة الاستعمارية و الثاني حول الصراع بين المستوطنين و السكان الأصليين.

ثم تم التطرق لسياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في المبحث الثاني و قد قسم في ثلاث مطالب ، الأول تم التعريف فيه بنظام الفصل العنصري ثم أسس و مرتكزات الفصل العنصري ، ثم أهم مظاهره و في المبحث الثالث فكان الحديث عن دور" **نيلسون مانديلا** " النضالي ضد الفصل العنصري في ثلاث مطالب أولا كفاحه الشاق ثم لجنة الحقيقة و المصالحة و أخيرا نتائج المصالحة على جنوب إفريقيا.

# خطة الدراســـة

مقدمـــــــــــــــــــة

الهدف من الدراســـــــة

أسباب اختيار الموضـــوع

الإشكاليـــــــــــــــة

فرضيات الدراســـــــــة

الإطار المنهـــــــــــجي

الدراسات الســـــــــابقة

صعوبات الدراســـــــــــة

تقسيم الدراســـــــــة

## الإطـــــــــــــار النـــــــــــظري

## الفصل الأول: تأصيل نظري و مفاهيمي

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصالحة الوطنية**

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية

المطلب الثاني: مفهوم العنف السياسي

المطلب الثالث: مفهوم الأمن

**المبحث الثاني: العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية**

المطلب الأول :تعريف العدالة الانتقالية

المطلب الثاني :مرتكزات و أهداف العدالة الانتقالية

## الفصل الثاني: المصالحة الوطنية في الجزائر

**المبحث الأول: خلفيات و أسباب العنف السياسي في الجزائر**

المطلب الأول: أسباب الأزمة الوطنية التي طالت الجزائر

المطلب الثاني: أحداث 05 أكتوبر 1988

المطلب الثالث: توقيف المسار الانتخابي عام 1991 و دوامة العنف في الجزائر

**المبحث الثاني: مسار المصالحة الوطنية في الجزائر**

المطلب الأول: لجنة الحوار الوطني

المطلب الثاني: قانون الرحمة

المطلب الثالث: من الوئام المدني الى الوئام الوطني

المطلب الرابع: المصالحة الوطنية الشاملة

**المبحث الثالث: أهداف المصالحة الوطنية و نتائجها على الجزائر**

المطلب الأول: أهداف المصالحة الوطنية

المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية

## الفصل الثالث: المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا

**المبحث الأول: الخلفية التاريخية و الميراث الاستعماري في جنوب إفريقيا**

المطلب الأول: جنوب إفريقيا و الظاهرة الاستعمارية

المطلب الثاني: الصراع بين المستوطنين و السكان الأصليين

**المبحث الثاني: سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا**

المطلب الأول: تعريف نظام الفصل العنصري Apartheid

المطلب الثاني: أسس و مرتكزات نظام التمييز العنصري

المطلب الثالث: مظاهر نظام الفصل العنصري

**المبحث الثالث: نيلسون مانديلا و النضال ضد العنصرية**

المطلب الأول: كفاح نيلسون مانديلا الشاق

المطلب الثاني: الحقيقة و المصالحة

المطلب الثالث: المصالحة الوطنية على جنوب إفريقيا

**خاتمـــــــــــــــــــــة**

**قائمـــــــــــــة المراجـــــع**

**الفهـــــــــــــــــــــرس**

# الفصل الأول

# تأصيل نظري و مفاهيمي

## تمهيد

إن الدارس للمصالحة الوطنية يجد نفسه أمام العديد من المفاهيم المتداخلة فيما بينها، إذ أنه لا يمكن الحديث عن مصالحة وطنية من دون وجود ركائزها و أسبابها و مسبباتها، فالعدالة الانتقالية مثلا هي إحدى ركائز المصالحة.

و لا يمكن أيضا فهم المصالحة من دون ذكر أسبابها فالعنف السياسي في داخل الدول أو الانفلات الأمني، قد يجبر الدول على تبني ميكانزمات سلمية للحؤول و حالة الفوضى العارمة داخل الدولة أو الكيان الواحد، كما يجب البحث في مفهوم الأمن الذي يعد مطلبا إنسانيا و ركيزة من ركائز الحياة ، للحفاظ على بقاء الجنس البشري و نحاول أيضا فهم العنف السياسي و أشكاله و أسبابه ، و لذلك قسمنا الفصل الى مبحثين إذ يتعلق المبحث الأول بالمصالحة الوطنية وبعض المفاهيم الأخرى ، أما المبحث الثاني و فيه تطرقنا للعلاقة بين المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية .

# المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصالحة

عرفت الكثير من الدول خاصة تلك التي شهدت أحداث عنف داخلية أو التي عانت من الاستعمار مصطلح المصالحة الوطنية ، ذلك أنها ترى فيها السبيل المناسب لخروجها من دوامة العنف و تحقيق الاستقرار ، كما أنها تعود بالفائدة على المجتمع و قد قسمنا هذا المبحث لفهم المصالحة و شروط العدالة الانتقالية و لفهم ما هو العنف السياسي.

## المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية

### أولا- تعريف الصلح في اللغة:

يعرف الصلح في اللغة بأنه قطع النزاع و هو اسم بمعنى المصالحة و التصالح، خلاف المخاصمة والتفاهم.

و الصلح يختص بإزالة النفار بين الناس يقال اصطلحوا و تصالحوا و على ذلك يقال: وقع بينهما الصلح ، و صالحه على كذا ، و تصالحا عليه.[1]

### ثانيا- تعريف الصلح اصطلاحا:

أ. عرفه الحنابلة بأنه { معاقدة يتوصل بها الى الإصلاح بين المختلفين }، و فيه أنه يدخل فيه التعويض المادي و بقضاء القاضي إذا قبل به النطق بالحكم.

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بالكويت، v b , mediv , edv , my/showthead , php?t= 32237
تاريخ التصفح: 2017/03/20

ب. عرفه المالكية بأنه { انتقال عن حق أو دعوة بعوض ، لرفع نزاع أو خوف وقوعه، و أراد بالانتقال نقل المركز القانوني للخصم من حيز المطالبة إلى عدمها.

و هو ما يقابل التنازع عن الحق أو إسقاطه، و فرقوا بين الحق و الدعوى ، لأجل أن يوسعوا موضوع الصلح إلى ما يشمل الحق الثابت، و غير الثابت المعبر عنه بالدعوة ، لكنهم لما قيدوه بالعوض فهم منه أن الصلح صلح على مبنى المالكية لا يتم إلى بعوض.

و عرفه بعض الفقهاء بأنه: { التراضي و التسالم على أمر ، من تمليك عين أو منفعة أو إسقاط دين أو حق أو غير ذلك }.[1]

**ثالثا- <u>تعريف المصالحة الوطنية:</u>**

**1. التعريف ألنسقي للمصالحة الوطنية:**

تعني المصالحة لغة و في أصلها اللاتيني الرجوع معا الى المجلس {council . secon cile } و هي العمل على استعادة ذلك الرباط المجتمعي، الذي تسود فيه العلاقات الودية بين كل الأطياف، بحيث لا يؤذي طيف مجتمعي طيفا آخر لأي سبب كان، عرقي أو ديني أو اثني... الخ ، بحيث يلغي مفهوم الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة.

و يعرفها ' **أسمال** ' بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة و الخلافات العالقة في بينهم و التفاهم.

بينما يركز ' **ليد راش** ' على المصالحة داخل المجتمع و يضع لها أربع عناصر:

[1] شبكة البتول، المكتبة الإسلامية، www. A n w a r 5 .net/albatoul/?id=4001 ، تاريخ التصفح: 20/03/2017

- **الصفح:** و تعني التعبير المفتوح حول الماضي.
- **الرحمة:** و تعني العفو لبناء علاقة جديدة.
- **العدالة:** و تعني إعادة بناء المجتمع و التعويض.
- **السلام:** و يعني المستقبل المشترك و الحياة الكريمة و الأمن لكل الأطراف.

و قد وضع **' كليمان '** مصطلح " **السلام الايجابي**" على المصالحة و بين عناصرها فهي في نظره لها 5 ركائز :[1]

- حل النزاع يرضي كل الأطراف و يعني بتطلعاتهم الوطنية.
- القبول و الاحترام المتبادلين لحياة و رفاهية الطرف الآخر.
- تطوير مفهوم متفق عليه حول أمن و كرامة كل طرف.
- توسيع مجالات التعاون المشترك في مختلف المستويات.
- أسس ميكانزمات حل النزاع.[2]

## 2. التعريف الإجرائي:

المصالحة الوطنية هو الوصول إلى أعلى درجة من التوافق بين الخصوم وصولا إلى مرحلة الاعتراف و الصفح، من طرفي أو أطراف النزاع، تحت ظل الأعراف و القوانين ، مرورا بكل مراحل الصلح أو العدالة الانتقالية ، من عفو و تعويض و ، لتسود حالة من الرضى النفسي بين كل أفراد المجتمع.

[1] عبد النور منصور، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الانساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 69

[2] عبد النور منصور، مرجع سابق، ص 70

## المطلب الثاني: مفهوم العنف السياسي

تتنوع التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي و يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي ، على أنه العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه و دوافعه سياسية و ذلك عند استخدام القوة المادية أو التهديد لتحقيق تلك الأهداف.

1. **تعريف النسقي لعالم الاجتماع الأمريكي:**

H. Nie burg هو أفعال التدمير و التخريب و إلحاق الأضرار و الخسائر التي توجه الى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بينية أو وسائل أو أدوات.

2. **د . بكر القباني:**

بأنه نقيض الهدوء هو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة ، القهر ، القسر أو الإكراه بوجه عام ، و مثالها أعمال الهدم ، الإتلاف ، التدمير و التخريب ، و كذلك أعمال الفتك ، التقتيل ، التعذيب و ما شابه ذلك.[1]

كما لا ينحصر العنف السياسي على تعريف واحد و شامل، لأنه ظاهرة متعددة الأطراف و المتغيرات { فهو كل استخدام للقوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية }.

3. **الأستاذ قدري حنفي :**

و يعرفه على أنه نوع من أنواع العنف الداخلي التي تدور حول السلطة و يتميز بالرمزية ، الجماعية ، الايثارية و الإعلانية.[1]

[1] آدم قبي و بوشنافة شمسة، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988**، 2000، ص 127

4. **التعريف الإجرائي:**

هو ذلك الاختلاف بين قوة أو مجموعة قوى تتمايز إما فكريا أو دينيا أو عرقيا، في إطار سياسي، ليصل ذلك الخلاف أحد الإقصاء و من ثم الاقتتال بكل الأساليب من اجل مزايا سياسية.

**ثانيا– أشكال العنف السياسي:**

1. **العنف الشعبي:**

و هو غالبا ما يكون من طرف المواطنين ضد النظام السياسي، للضغط عليه و ذلك للاستجابة إلى مطالب هم بالضرورة في أمس الحاجة لها أو لإجباره على التراجع عن بعض القرارات التي يرونها أنها لا تخدمهم ، كما قد يكون للإطاحة بالنظام من الأساس.

2. **المظاهرات:**

و هي تجمع لشريحة ما من المجتمع لهم نفس المطالب و يتفقون عليها ، و من المفترض أنها تكون منتظمة و ليست عنيفة ، لكنها قد تتحول عن مسارها لعدة أسباب و منها ربما عدم الاستجابة للمطالب أو مجابهتها بالعنف من السلطات العمومية كما حدث في مظاهرات 5 أكتوبر بالجزائر و مظاهرات " **شاربغيل** " بالعاصمة جوهانسورغ ، ما أسفر عن العديد من الضحايا و هو ما يوجه مسار المظاهرات.

[1] وناس فاطمة، **المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012- 2013 ، ص 26

3. **الاغتيالات و محاولة الاغتيال:**

و هي عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية أو شخصيات عامة، و يمكن القول أن هذا الشكل هو الأكثر وضوحا في العنف السياسي لأنه بالضرورة الضحية قد لا يوافق القاتل إما فكريا أو سياسيا، و هذا شكل واضح للعنف السياسي.

4. **التهديد بالقتل:**

و هو أسلوب نوظفه جماعات ضد جماعات أو جماعات ضد أفراد، و الهدف منه زرع الخوف و الضغط على الطرف الآخر من أجل الحفاظ على مكانة المهدئ على الصعيد السياسي.

5. **العنف الحكومي:**

العنف الحكومي هو عنف يمارسه النظام ضد المواطنين، أو ضد فئات منهم و الهدف منه هو ضمان استمرار النظام في السلطة من خلال تقليص دور القوى السياسية و الاجتماعية المناوئة له أو القضاء عليها.

**ثالثا- أسباب العنف السياسي:** العنف السياسي يخضع لتأثير عديد الأسباب منها:

1. **الأسباب السياسية:**

و تتناول العديد من العوامل مثل محدودية المشاركة السياسية ، و عدم التداول السلمي على السلطة ، انعدام الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية الصحافة ، انتشار الفساد ، تعسف الأجهزة الأمنية في استخدام صلاحياتها.[1]

2. **الأسباب الاقتصادية:**

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 27

الاقتصاد المحلي للدول له صلة وثيقة بالاستقرار أو العنف السياسي في أي دولة كانت ، فنمو الاقتصاد يساهم في استقرار الدول و تدني هذا الأخير يتسبب في العنف السياسي و ذلك من خلال:

- **البطالة:**

مع انتشار البطالة في دولة ما ينتشر معها الفقر و المدن القصديرية, مما يولد فئات محرومة تكن الحقد للسلطة الحاكمة أي مشروع إرهاب.

- **الفساد:**

معنى ذلك أنه كلما زادت مستويات الفساد كلما كان المجتمع أكثر ميلا للعنف السياسي كرد فعل.

- **الطبقية:**

و هو التمايز الطبقي بين أبناء المجتمع الواحد ، بحيث تكون هناك طبقة غنية على حساب أخرى فقيرة مع انعدام الفرص و هو ما يولد حالة احتقان لدى الطبقة الفقيرة.

3. **<u>أسباب اجتماعية و ثقافية:</u>**

و تشمل العديد من العوامل التي تنتمي روح العدائية لدى الأفراد و الجماعات ، منها تدني المستوى التعليمي و الصحي و التهميش الاجتماعي، و الهوة الثقافية بين النخبة الحاكمة و الشعب غياب البنية التحتية ، مستشفيات، مدارس كل هذه الأسباب مهما تعددت و تنوعت ، فإنها في الأخير تؤدي إلى عدم الاستقرار.[1]

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 29- 30

## المطلب الثالث: مفهوم الأمن

الأمن هو ظاهرة بشرية متعددة الأبعاد يصعب السيطرة عليها و حتى تحديد ماهيتها بشكل دقيق ، فهي ظاهرة مرتبطة بالإنسان باعتبار أن الأمن هو مطلب إنساني غريزي ، و دافع قوي لمسيرة الحياة ، كما أنه سبب في حفظ الجنس البشري و استمراره باعتبار أن تطور الحياة الإنسانية عبر التاريخ كان مرهونا بحالة الاستقرار الأمني.

فالأمن في معجم **لسان العرب** هو الأمان و الأمانة فإن أمنت فأنا آمن، و هو ضد الخوف الذي هو الفزع و فقدان الاطمئنان ، أي الاطمئنان بعدم وقوع مكروه في الزمن الحاضر و الآتي و لا يتحقق الأمن إلا بزوال أسباب الخوف. و قد قال بعض الحكماء في الأمن: { أنه أهنأ عيش و العدل أقوى جيش، لأن الخوف يقبض الناس عن مصالحهم }.[1]

إذ يتمثل الأمن أساس أو ركيزة من ركائز الحياة، و مطلبا إنسانيا لديمومة حضارته و قد اعترفت كل الشرائع و الديانات و الأعراف بالأمن و صنفته ضمن حقوق الإنسان، فالحضارات الغربية وضعت مقومات الأمن الاجتماعي في باب حقوق الإنسان ، كما أن رؤية الإسلام للأمن أعمق و ارتقت به الى درجة الفرائض و شددت الشريعة الإسلامية في عقوبة من يروع المسلم أو غير المسلم على حد سواء.

فالأمن ينحصر في كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت أغراضه ، سواء لتنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الى إلقاء الرعب بين الناس آو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو

[1] وريدة خيلية، **الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين 1992- 2000** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم السياسية و علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011 ،ص 25- 26

حريتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

كما يمكننا القول أن الأمن يعني قدرة الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية و الخارجية بما يؤدي إلى محافظة على حياته و هويته و موارده و تطوره و حرية إرادته فهو لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو لطبقة أو لجماعة عرقية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار ، و إنما يتعلق بكل المجتمع في إطاره النظامي، ممثلا في الدولة التي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم.

الأمن إذن مفهوم شامل ، متكامل المسؤولية ، تستحكم حلقاته في رباط جامع ، غير قابل للتجزئة و إن تعددت مؤسساته الوطنية فهي جميعها تسعى لتحقيق هدف واحد يصب في الأمن الوطني لبسط الطمأنينة و سيادة الأنظمة و القوانين.[1]

[1] وريدة خيلية، مرجع سابق، ص 27

## المبحث الثاني: العدالة الانتقالية و المصالحة الوطنية

### المطلب الأول : تعريف العدالة الانتقالية

تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، حول " سيادة القانون و العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع و مجتمعات ما بعد الصراع " المقدم إلى مجلس الأمن التعريف الآتي:

{ يشمل مفهوم العدالة الانتقالية الذي يتناوله هذا التقرير كامل نطاق العمليات ، و الآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة و إقامة العدل و تحقيق المصالحة، و قد تشمل هذه الآليات القضائية و غير القضائية على السواء ، مع تفاوت مستويات المشتركة الدولية و محاكمات الأفراد و التعويض و تقصي الحقائق و الإصلاح الدستوري، و فحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات و الفصل أو اقترانها معا }.[1]

العدالة الانتقالية هي مسار متكامل من الآليات و الوسائل المعتمدة لفهم و معالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها و مساءلة و محاسبة المسؤولين عنها ، و جبر ضرر الضحايا و رد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية و يحفظ الذاكرة الجماعية و يوثقها و يرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات و الانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان.

[1] أحمد شوقي بنيوب ، **العدالة الاتصالية المفهوم و النشأة و التجارب**، حلقة نقاشية ، ص 129

**المطلب الثاني: مرتكزات و أهداف العدالة الانتقالية**

1. **الإصلاح المؤسسي:** هو أحد أهم ركائز العدالة الانتقالية، و نعني به الإصلاح التشريعي و إصلاح القطاع الأمني و الفحص و التدقيق في أعقاب النزاعات أو عمليات القمع، كما قد يكون الإصلاح المؤسسي أعمق كما حدث في عدة دول مرت بمراحل انتقالية ليشمل الإصلاح القطاعات الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية حتى تتصدى للأسباب الجذرية للنزاعات ولأحداث تغير دائم في المجتمع.
2. **جبر الضرر:** يكون جبر الضرر في المقام الأول على انتهاكات الحقوق المدنية و السياسية، كما يكفل جبر الضرر في حالة العدالة الانتقالية كل الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فالدول التي فيها نزاع لها التزام دولي باحترام مرتكزات العدالة الانتقالية بما فيها جبر الضرر الذي يكفل كل الحقوق سابقة الذكر.
3. **العدالة:** إن آليات العدالة ليست مصممة في المقام الأول لتسليط الضوء على الأسباب الجذرية للنزاعات و إنما لمعالجة حالات معينة من انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم، و يمكن للمحاكم المختصة أن تفصل في انتهاكات الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.[1]
4. **الحقيقة:** أولت العدالة الانتقالية لقضية الكشف عن الحقيقة عناية خاصة، لان الحقيقة قيمة مطلقة لا يمكن التخلي عنها لأسباب متعددة ، فلكي تتمكن من اتخاذ تدابير للجبر لابد من أن يعرف بكل وضوح ما يراد جبره ثم إنه لا يمكن لمجتمع أن يطمس ببساطة فضلا من تاريخه ، ولا يمكن أن ينكر وقائع ماضيه مهما اختلف الناس في تفسيرها، فهذه الثغرة ستملأ حتما بأكاذيب

[1] Desgned and printed by the publishing service, United Nations, Geneva GE -13-49837- apeil 2014 -921-HR/PUB/13/5. U.N.P

أو برويات متضاربة عن أحداث الماضي ، كما أن الحقيقة تجلب قدرا من التطهير الصحي للمجتمع.[1]

**أهداف العدالة الانتقالية:**

- إثبات الحقيقة في شأن الماضي و محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان و توفير منبر عام للضحايا.
- اقتراح الإصلاحات القانونية و المؤسسية اللازمة و تعزيز المصالحة الاجتماعية و المساعدة على التحول الديمقراطي.
- تستهدف العدالة الانتقالية إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة ، و حفظ الذاكرة الفردية و الجماعية.
- تقرر هيئات الحقيقة و المصالحة في العدالة الانتقالية في نطاق وظائفها في سبيل جبر الأضرار الفردية و الجماعية.
- تتصدى هيئاتها للكشف عن حقائق الماضي من انتهاكات بالتحري و التحقيق فيها و تحديد المسؤوليات في شأنها فردية أو جماعية كانت.
- تساهم مجموع أعمال هيئات العدالة الانتقالية في إنماء الثقافة الديمقراطية في أبعادها الإنسانية و الحقوقية و الاجتماعية و السياسية.
- تعمل هيئات العدالة الانتقالية من أجل تفعيل حق المجتمع في معرفة ما جرى، و ذلك برفع المحرمات التي طبعت علاقته بالانتهاكات الجسيمة بفعل العنف و ثقافة الخوف، كما ترسخ

[1] أحمد شوقي بنيوب، مرجع سابق، ص 12

الإقرار العمومي بحق المواطنين في التعرف على حالاتها السابقة من خلال تنظيم جلسات عمومية تعطى فيها الكلمة للضحايا.

## خلاصة الفصل

نستنتج مما سبق أن المصالحة الوطنية هي مشروع يتبناه الشعب أو أطراف النزاع قبل الدولة ، لأنها في نهاية المطاف حل لنزاع داخلي أريقت فيه الدماء، و ذلك عن طريق آليات و إستراتجية العدالة الانتقالية بداية من الإصلاح المؤسسي و جبر الضرر ، و تحقيق العدالة و الحقيقة لتحقيق أهداف المصالحة لدحر العنف السياسي و تحقيق الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الثقافية و كل هذه الأهداف لا تتحقق في ظل العنف السياسي الذي تستخدم فيه كل الوسائل الغير مشروعة كالقتل ، انتهاك الحرمات ، التعدي على الأشخاص و الممتلكات ، من أجل تحقيق مصالح سياسية أبرزها الوصول إلى السلطة ، و العنف السياسي رد فعل لاحتكار السلطة من الجهة الحاكمة ، هذا الذي يبرر العنف بالنسبة للطرف الآخر و لهذا وجب على الأنظمة الحاكمة تفادي كل هذه الانزلاقات من خلال فتح المجال للتعددية السياسية ، التداول السلمي على السلطة ، توزيع التنمية المحلية على كل الوطن، عدم قمع الحريات و فتح المجال للصحافة بكل أنواعها و ذلك للحفاظ على الدولة و هيبتها بين الأمم.

# الفصل الثانـي

# المصالحة الوطنية في الجزائر

## تمهيـــــــد

منذ استقلال الجزائر عام 1962 تبنت النخبة الحاكمة فيها النظام الاقتصادي الاشتراكي، الذي كان السائد بين الدول المستقلة حديثا كعرفان و رد جميل للاتحاد السوفياتي الذي كان داعما لحركات التحرر، كما انتهجت كذلك سياسة الحزب الواحد، و قد حققت الجزائر بعض الانجازات التنموية في ظل النظام الاقتصادي و السياسي السائد و مع نهاية السبعينات و بفعل تدني أسعار النفط في السوق العالمي، و تدني القدرة الشرائية للمواطن، اتضحت الحاجة إلى التغيير في المجتمع حتى أصبح أمرا ملحا بفعل الضغوط الاجتماعية في الثمانينات إلى أن وصل الذروة في ما يسمى بأحداث أكتوبر 1989 وظهور بوادر العنف ضد الدولة و رموزها ، ما اضطر النظام الحاكم آنذاك للاذعان لمطالب الشارع ، بتطبيق عملية التحول إلى نظام التعددية الحزبية و الذي تم إقراره باستفتاء 1989 ، و القيام بإصلاحات اقتصادية و سياسية عميقة.

كما تم الاعتراف بشرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي لأول مرة ، و قد حقق هذا الأخير انتصارا كبيرا في الانتخابات البلدية ثم التشريعية سنة 1991 ، لكن تم توقيف المسار الانتخابي أو الانقلاب العسكري ، ما أدخل الجزائر في أزمة سياسية و أمنية خطيرة بعد ظهور جماعات إسلامية مسلحة تبنت نهج المواجهة المسلحة ضد الدولة لاسترجاع الشرعية المسلوبة.

و بعد تأزم الوضع بدأ البحث عن السبل الكفيلة لإعادة الأمن و السلم و الاستقرار، لأن الحالة التي وصلت إليها البلد في تلك الفترة جعلت أولى مطالب الشعب حتى قبل المأكل و المشروب هو عودة الأمن.

و نظرا لزيادة حدة الوضع الأمني لجأت الدولة إلى المقاربة الأمنية للقضاء على الجماعات المسلحة إلى أن لجأت أخيرا للآلية السلمية و على عدة مراحل لاحتواء كل الأطراف و بذلك احتواء الأزمة.

و قد مرت مرحلة الحوار السياسي إلى أن وصلت للمصالحة الوطنية بعدة مراحل و هذا ما سيتم تفصيله كل مرحلة على حدة، و دور كل مرحلة في احتواء الأزمة.

## المبحث الأول: خلفيات و أسباب العنف السياسي في الجزائر

لقد كتب الكثير حول الأزمة في الجزائر و أسبابها كل حسب رؤيته الخاصة، و كل حسب منطلقاته الفكرية، فبدأت تتشكل مكتبة مفيدة متنوعة في هذا الشأن للباحث الأكاديمي ، و أما ما سوف نناقشه هنا هو بناءا على قراءة متأنية لتاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال ، بحيث أن هناك جملة من الأسباب تكون ربما قد تسببت بشكل من الأشكال في تأزم الوضع بالجزائر.

### المطلب الأول: أسباب الأزمة الوطنية التي طالت الجزائر

يمكننا العودة بأسباب الأزمة التي طالت الجزائر إلى سنوات الحركة الوطنية ، أو إلى مؤتمر الصومام أين بدأ الخلاف حول أسبقية السياسي على العسكري ، و أولوية الداخل على الخارج ، قد تكون لنا إطلالة على تاريخ الجزائر لكن سوف نقوم بالتركيز على فترة ما بعد الاستقلال ، لمعرفة أو لمحاولة معرفة الأسباب التي قد تكون حقيقية لتأجج الأوضاع في الجزائر، يقول اللواء " **خالد نزار**" في مذكراته: { الشاذلي هو ببساطة الفراغ الذي تركه بومدين } ، و يقول أيضا : { كان بإمكاننا الاغتراف إما من المكتب السياسي ، أو من جهة أخرى و قد تم الاختيار : اختيار الشاذلي و للأسف لم يكن اختياره هو الاختيار الأحسن ... }.[1]

فبهذا القول يرى خالد نزار أن تنصيب الرئيس الشاذلي بن جديد هو خطأ استراتيجي بعد شغور منصب الرئيس و ذلك راجع لموت هواري بومدين المفاجأ على حسب خالد نزار ، و ظل يردد أن الشاذلي يفتقر للكفاءات المهنية حتى يضطلع بمناصب مسؤولية في البلاد ، و هذا ما جر البلاد للانفلات و المظاهرات في أحداث 1988.

[1] مذكرات اللواء خالد نزار، **تقديم علي هارون**، منشورات اكبر، دار النشر شهاب، ص 108

لكن بهذا الطرح يتضح لنا أن" **نزار** " شخص سطحي جدا في رؤيته لأن أزمة الجزائر أعمق من أن تتلخص في " **الشاذلي بن جديد** " ، فأحداث أكتوبر ما هي إلا انفجار لأوضاع عميقة جدا على كل المستويات فهي تراكمات عن ربع قرن من الارتجال و الدكتاتورية و الفساد و المتاجرة بأهم ثورة عرفها القرن العشرين.

ثم إن المتتبع للشأن في الجزائر يرى أن خلفيات الأزمة عميقة جدا فالجزائر بعد نيلها للاستقلال كانت تفتقر لثقافة الدولة ما أدى إلى حرمان الشعب الجزائري من بناء أو المشاركة في بناء دولة ، مما تسبب في حدوث شرخ ثقافي كبير و انهيار مفهوم الدولة في ضمير الشعب و في ممارسته اليومية للمواطنة فنشأة النزعة المضادة للدولة فأصبح كل ما يرمز لها دالا على العدوان الغاشم ، و في ظل غياب اهتمام الشعب بشؤون الدولة و الحكم و الحكام، نصبت مجموعة نفسها حاكمة على البلاد ، مجموعة ذات مصالح خاصة وغير مكترثة بمصالح البلاد الإستراتجية و لا الأبعاد الأخلاقية و العرقية و الحضارية للشعب الجزائري.[1]

و في هذه الأثناء تم توجيه و تحجيم و مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الإعلام و الصحافة وتحويلها وإلى أداة دعائية لضمان قبول الرأي العام للخطاب الرسمي للعصبة الحاكمة.

و لعل أبرز العوامل المؤثرة في اندلاع الأحداث في الجزائر هو تدهور الوضع الاجتماعي فبفعل النظام العسكري الأحادي أفلست الجزائر ما بعد الاستقلال ، و أصبحت نسبة خدمات الديون الخارجية تمثل 97% من مداخيل الصادرات و تتمثل أساسا في البترول و الغاز، كما أن 80 % من الشركات الوطنية

[1] أنور هدام، **المصالحة الوطنية في الجزائر، خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية** ، بمعهد الهقار ، جنيف، الطبعة الأولى، 2007، ص 43

كانت مهددة مما تسبب في تدهور رهيب للمستوى المعيشي للشعب، في الوقت الذي كان فيه الفريق الحاكم و عصابته يزداد ثراء و غناء فاحشا.[1]

و بفعل هذه السياسيات و سوء التسيير التي قامت بها مجموعة المصالح الخاصة ، تم إفلاس خزينة الجزائر الغنية.

و لهذا كانت أحداث أكتوبر 1988، و مظاهر الغضب التي عبر عنها الشباب عبر التراب الوطني، وللمرة الأولى منذ الاستقلال و استهداف فكل ما يرمز للدولة، كانت بمثابة اعلان صريح من أجل التغيير.

## المطلب الثاني: أحداث 5 أكتوبر 1988

في مساء الرابع من أكتوبر 1988 اندلعت مظاهرات من الشباب أساسا بداية من أحياء العاصمة للتنديد بندرة المواد الأساسية و الغلاء العام للأسعار، في اليوم الموالي خربت المراكز التجارية للعاصمة في السادس من أكتوبر أشعلت النيران في عدد من المباني الرسمية ، و امتدت المظاهرات إلى المدن الرئيسية الجزائرية، رد الجيش مستعملا الذخيرة الحية بداية من الثامن أكتوبر، هنا يذكر اللواء " **خالد نزار**" ، وزير الدفاع في تلك الفترة أن تلك الاحتجاجات كان الهدف منها زعزعة استقرار المؤسسات قصد الاستيلاء على السلطة ، واصفا إياها أي الاحتجاجات بحركة تمرد تستهدف الزعزعة الحقيقية لاستقرار الدولة.[2]

يجب الإشارة هنا أن استعمال العنف في الجزائر ليس وليد الحركات الإسلامية كما أراد البعض تسويقه بل هو وليد أسباب عميقة و بعيدة ، و منها غياب الحل الديمقراطي ، و ذكرت بعض التقارير غير

[1] مرجع سبق ذكره، ص 47 - 48
[2] مذكرات اللواء " خالد نزار"، مرجع سابق، ص 119

الرسمية أن حصيلة هذه الاحتجاجات سقوط حوالي500 قتيل، لا شيء سيبقى كما كان قبل أكتوبر 1988.

فقد كانت أحداث أكتوبر 1988 حدا فاصلا بين مرحلتين في تاريخ الجزائر المستقلة فتلك الاحتجاجات التي اعتبرها " **خالد نزار** " تمرد كانت انفجار الغضب في الشارع الجزائري الذي هز أركان الحكم و خلطت أوراق السياسيين، و فجرت كل التراكمات المتوارثة عن ربع قرن من الارتجال و الدكتاتورية.

و بالعودة إلى الاحتجاجات التي خرج فيها الشعب للتعبير عن الضيق الذي يعيشون فيه و الحرمان الذي يعانون منه، و بعد أسبوع على بدء الأحداث ، ظهر أخيرا الرئيس " **الشاذلي بن جديد** " لكي يدين هذه الأعمال ، و يقول أنه تلقى الرسالة ، و أنه سيباشر فورا بإصلاحات اقتصادية و سياسية كما تم الاعتراف بشرعية " **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** " كحزب إسلامي لأول مرة و جاء هذا كرد فعل لمطالب الشعب الجزائري بتطبيق عملية التحول الديمقراطي و تبني نظلم التعددية الحزبية و الذي تم إقراره باستفتاء 1989.

و في ظل نظام التعددية أجريت أول انتخابات تشريعية سنة 1991، و قد حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصارا كاسحا، لكن تم الانقلاب على إرادة الشعب ، مما أدى إلى ظهور الجماعات الإسلامية التي تبنت نهج المواجهة المسلحة ضد الدولة و رموزها على أساس استرجاع الشرعية لتتعقد الأمور وتتضح للعيان الأزمة الجزائرية.

## المطلب الثالث: توقيف المسار الانتخابي عام 1991 و دوامة العنف في الجزائر

### 1. توقيف المسار :

في السابع و العشرون من شهر جوان 1991 تقرر إجراء أول انتخابات تعددية تشريعية في الجزائر، أين قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع و الدعوة إلى إضراب عام و ذلك بسبب تحفظ الحكومة على نظام الانتخابات و تم اعتقال كل من الشيخين { **عباس مدني** } و { **علي بلحاج** } ، اللذان كانا قائدا الجبهة آنذاك.

رغم كل هذه الأحداث تواصل المسار الانتخابي و كان الدور الأول من الانتخابات الذي جرى في 26 جوان 1991 ، لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعد من أصل 430 مقعد ، يقول في هذا الصدد " **اللواء خالد نزار** " في مذكراته { أثارت نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 26 ديسمبر ارتباك وإحباط الرأي العام بالإضافة إلى قلق البلدان المغاربية و الأوروبية و خاصة فرنسا }.[1]

و بهذه النتيجة بدأت تظهر على الساحة السياسة بوادر من حالة الانسداد و بداية ذلك باستقالة الرئيس " **الشاذلي بن جديد** " ، الذي كان قد أبدى استعدادا للعمل مع الحزب القائم حتى و إن كان الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، هنا قام الجيش بالتحرك بإيعاز من اللواء " **خالد نزار** " من أجل الانقلاب على نتائج الانتخابات بحجة حماية الجمهورية من خطر الدولة الثيوقراطية ما يعني حكم رجال الدين ما يقوض فكرة الدولة المدنية .

و كان من بدايات أعمال الحكم الجديد هو تأسيس مجلس جماعي للحكم و المجلس الأعلى للدولة، كما قاموا بإجراء احترازي بفرض حالة الطوارئ و تم استدعاء " **محمد بوضياف** " ، أحد رموز جبهة التحرير

[1] مذكرات اللواء " خالد نزار"، مرجع سابق، ص 207

الوطني من أجل رئاسة المجلس الأعلى للدولة، و تم وضع حوالي 18 ألف شخص في 09 معتقلات في الصحراء بما فيهم منتخبو الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الناشطين فيها، و في 09 فيفري تم إعلان حالة الطوارئ و قبل نهاية السنة حلت الحكومة المجالس الشعبية البلدية ، التي كانت ترأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ كل هذا جاء لتلميع صورة الديمقراطية للنظام الليبرالي الذي تبنته الجزائر.[1]

## 2. الأزمة الأمنية:

حاولت الجماعات المسلحة بعد توقيف المسار الانتقال للعمل المسلح، و اتجهت البلاد نحو مواجهة عسكرية مفتوحة، كان بدايتها بمقتل ثلاثة من حرس الحدود في 29 نوفمبر 1991، و في 26 أوت 1992 انفجرت قنبلة في مطار الجزائر، أصبح المجتمع الجزائري رهينة وضع غير مفهوم بالنسبة إليه.

تشكلت أيضا عدة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلحة، كرد فعل على الانقلاب العسكري على نتائج الانتخابات ، و كانت تعمل دون إستراتجية مشتركة، وجهت اعتداءاتها إلى قوات الأمن و كانت تفضل أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم التي تفتقر إليها، كما استهدفت البنوك و مقرات الشرطة و الدرك، و في مارس 1993 قدمت منظمة العفو الدولية حصيلة سنة 1992 منذ إعلان حالة الطوارئ أكثر من 270 عنصرا من قوات الأمن تم اغتيالهم ، و 20 مدنيا من قبل الجماعات المسلحة، في نفس الفترة فقدت الجماعات المسلحة أكثر من 300 من عناصرها في مواجهات مع قوات الأمن.

عملت الجماعات المسلحة على تنظيم صفوفها بداية من 1993 في المناطق الجبلية صعبة الوصول بالنسبة للقوة النظامية ، كما كانت تعمل بعضها الآخر في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة.

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 30 - 31

في السداسي الأول من سنة 1994 بلغ عدد الضحايا أكثر من 423 قتيلا، تعمقت الأزمة الأمنية و بعد التعود على هذه الاعتداءات المعزولة ، دخل للحياة اليومية الجزائرية مصطلح جديد و هو { المجزرة } و تنسب المجازر عادة الى أماكن وقوعها كمجزرة بن طلحة ( الجزائر ) و كذلك الرايس و بني مسوس في أكتوبر 1997، كذلك المدية و البرواقية و الأربعاء.

لقد استخف قادة الجماعات الإسلامية بقدرة الجيش على التكيف مع طبيعة الصراع و خاصة تحديث وحداته القتالية ، و جعلها أكثر فاعلية ، أما قوات الأمن فكان لديهم جهاز مكلف بمحاربة هذه الجماعات عمليا ، و ذلك من خلال مركز قيادة و تنسيق عمليات مكافحة التخريب حيث يتكون من وحدات القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي ، و عناصر الأمن العسكري، ثم أنظمت إليها وحدة التدخل السريع للدرك الوطني لتأطير عمليات التمشيط ، داخل المناطق التي تلجأ و تتردد عليها الجماعات المسلحة.

و أصعب فترة عرفتها الجزائر هي سنة 1994 حين عمدت الجماعات المسلحة إلى مهاجمة أهداف اقتصادية و عسكرية في عدة مناطق بعدة وسائل كالحرق و التفجير و التخريب حتى تتمكن من فرض سيطرتها على هذه المناطق، و تميزت هذه الفترة بقدرة الجماعات المسلحة على استقطاب و تعزيز صفوفها ضمن فئة الشباب ، إلا أنه في عام 1995 تمكن الجيش من تأمين الحماية لكل المنشآت الاقتصادية و العسكرية ذات الأهمية لدرجة لم يعد بوسع الجماعات المسلحة مواجهتها.

لم يتوقف عمل الجماعات المسلحة عند هذا الحد بل راحت تستهدف الأماكن العامة من خلال تفجيرها و ذلك بداية من سنة 1995، بحيث راح المئات من الأشخاص ضحايا تفجيرات الأسواق و الحافلات و القطارات، و هذا ما زاد من تأزم الأوضاع و مع استرجاع الجيش سيطرته.[1]

[1] عبد النور منصوري ، مرجع سابق، ص 103 – 104

تزايدت المجازر و شكلت نوعا من الضغط الدولي، و منع الجيش من الاستفادة من نتائج سياسته الأمنية منذ الانقلاب العسكري 1991.

و مع تيقن الشعب الجزائري من أنه من دون عودة السلم و الأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية و الاقتصادية، هذا ما رسخ إيمانه بضرورة المصالحة الوطنية.

وزاد يقين الشعب الجزائري من أنه لا يوجد مخرج آمن من المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية.

لهذه الأسباب كانت الجزائر تجدد تمسكها في إقامة مصالحة وطنية ، حيث أن كل اعتراض أو فشل في مشروع ما لا تعتبره الدولة الجزائرية عائقا، بل حافزا للبحث عن مشروع آخر ، ذلك أن المأساة الوطنية و ما خلفته من آثار جعلت الإرادة أكثر لدى الحكومة الجزائرية من أجل إيجاد حل للخروج من هذا الواقع.[1]

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 33

## المبحث الثاني: مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

يتطلب الحديث عن المصالحة الوطنية الرجوع إلى أسسها الأولى ، من بدايتها كمجرد فكرة ، فالمصالحة لم تأتي دفعة واحدة ، و إنما اتخذت مسارا هاما على حسب كل مرحلة ، و قد انتهجت كل سياسة تدابير و مراسيم محددة للكف من العنف السياسي الذي شهدته البلاد ، و قد مر مسار المصالحة في الجزائر بأربع مراحل مهمة ، و سنفصل في كل واحدة على حدة.

### المطلب الأول: لجنة الحوار الوطني

أنشأت لجنة الحوار الوطني مع نهاية المرحلة الانتقالية برئاسة المجلس الأعلى للدولة، مع بداية سنة 1994 و ترأس هذه اللجنة " **يوسف الخطيب** " و تضم لجنة الحوار ثلاث عسكريين و هم الجنرالات **{ صنهاجي، تواتي و الطيب الدراجي }** ، و ضم كذلك أعضاء مدنيين و هم { **قاسم كبير** ، **عبد القادر بن صالح** } ، و قد كثفت هذه اللجنة من اتصالاتها مع كل الفواعل السياسيين بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رفضت المشاركة في ندوة الوفاق التي انعقدت في جانفي 1994.

وقع خيار لجنة الحوار على " **عبد العزيز بوتفليقة** " ليكون رئيسا للدولة لمرحلة انتقالية أخرى لكن هذا الأخير رفض ذلك بحجة أنه يريد أن يكون رئيسا كامل الصلاحيات و ليس فقط دمية تتحكم فيها الفواعل آنذاك ، و هم جنرالات الجيش ما أضطر المجلس الأعلى للأمن الى تعيين الجنرال " **اليامين زروال** " رئيسا للدولة و الذي أنشأ بدوره مجلسا انتقاليا يمثل كل الحساسيات و الأحزاب. [1]

[1] رابح لونيسي ، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين** ، دار المعرفة ، باب الواد الجزائر ، ص 258 - 261

شرع الرئيس " **اليامين زروال** " في وضع البنى لإقامة الصلح و الحد من الاقتتال و بدأ حواراته الماراطونية مع مختلف الأحزاب و الفواعل السياسية ، لكن مساعيه فشلت من طرف دعاة الدولة اللائكية الممتثلين في حزب " **الأرسيدي و التحدي** " ، لأن الحل السلمي في نظرهم يحجم من مكاسبهم الإيديولوجية في منطقة القبائل كذلك كان يعتقد حزب الأفافاس لأن كل هذه الأحزاب متفقون على إقامة دولة لائكيه في الجزائر بدعم من ترسانتهم الإعلامية في ذلك الوقت ، هنا و في هذا الصدد يجب الإشارة أن العنف في الجزائر ليس قرين فقط بالإسلاميين و ذلك بالعودة إلى مسيرة 08 ماي 1994 التي دعت إليها منظمة أبناء الشهداء و الكشافة الإسلامية و جمعية الإرشاد و الإصلاح ، و عدة أحزاب ومنظمات وطنية ، قوبلت هذه المسيرات بالتهديد و الاتهام بالتخوين من طرف الأحزاب اللائكية ومختلف الصحف المحسوبة عليهم، كما تمت عرقلة هذه المسيرة في منطقة تيزي وزو من طرف عناصر معروفة بانتمائها للأرسيدي و التحدي ، و استعملت هذه العناصر القوة و العنف و رفعت السلاح في وجه المشاركين ، ما يدل على أن هذه الأحزاب التي تدعى الديمقراطية لو كانت تملك الأغلبية التي كانت لحزب الإنقاذ لفعلت أكثر مما فعله الفيس ضد خصومه الإيديولوجيين.

بالعودة إلى الحوار الوطني علق الشعب الجزائري أمالا كبيرة على إنجاح ما بدأ به " **اليامين زروال** " في صيف 1994، و قد انتقل بنفسه الى سجن البليدة لمحاورة قيادي الفيس من أجل إيجاد مخرج للأزمة التي تعصف بالبلاد و كان له شرط واحد وضعه أمام قادة الفيس و هو إصدار بيان ينددون فيه بالإرهاب لنزع الغطاء السياسي عنهم، أما القضايا الأخرى فيمكن التفاوض حولها فيما بعد و التوصل إلى حل يرضي كل الأطراف، قبل أن يفاجأ الشعب عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لاندلاع الثورة باكتشاف رسالة من " **علي بلحاج** " إلى أمير الجماعة الإسلامية المسلحة " **الشريف قوسمي** " ، يدعوه فيها إلى مواصلة العمل المسلح و يقول فيها بأنه سيلحق بـ " **GIA** " بمجرد خروجه من السجن، فهل حقا وجدت

هذه الرسالة عند " **الشريف قوسمي** " الذي قتل في أحد الاشتباكات مع قوات الأمن أم أن الجناح الاستئصالي في النظام هو من أفشل الحوار الوطني.[1]

وقد فشل الحوار الوطني رسميا في نوفمبر من العام 1994 لتنتقل الجزائر إلى مرحلة أخرى من سياسة المصالحة الوطنية .

[1] رابح لوتيسي ، مرجع سابق، ص 255 - 262

## المطلب الثاني: قانـــــــــون الرحمة

بعد فشل سياسة الحوار الوطني التي أطلقها الرئيس " **اليامين زروال** " ، ظهر توجه آخر أو سياسة أخرى نحو تحجيم و تطويق الأزمة في البلد، من خلال طرح قانون الرحمة من خلال عرض ما يسمى بـ " **التوبة** " كشكل من أشكال التصالح و ذلك عام 1994، أين تمكن الكثير من حاملي السلاح من العودة الى المجتمع.

و كان قانون الرحمة يهدف الى تجسيد الرحمة و التآلف و التآخي بين أبناء الشعب الواحد خاصة بعد ما أدرك الكثير من الشباب مخاطر الطريق الذي انتهجوه و يهدف القانون الى النقاط التالية:

- إتاحة الفرصة للشباب التائبين و الخروج بالبلاد من مرحلة حرجة في تاريخ الجزائر المستقلة.
- إتاحة الفرصة أمام كل أبناء الوطن للمشاركة في بناءه و التمسك بالقيم الوطنية و الدينية المتسمة بالوسطية و التراحم و بقيم الخير و العطاء.[1]
- إعادة الأمن و الاستقرار للوطن و إعادة هيبة الدولة و الاحترام الكامل لسيادة القانون.
- عزم الدولة على محاربة كل أشكال التطرف و مظاهر التعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لإعادة الأمن و الطمأنينة للشعب الجزائري.

[1] نزهة حانون، **الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ، ميثاق السلم و المصالحة نموذجا { دراسة لجريدتي النصر و الخبر }** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 117 - 118

- تأكيد الدولة رغبتها في التكفل بالشباب الذين وقفوا ضحية حملات و دعوات مضللة للقيام بأعمال التخريب و الإرهاب.
- تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية و ارتكبوا أعمالا إرهابية.[1]

إذن فقانون تدابير الرحمة مهد لما هو أفضل في مسار المصالحة الوطنية فيما بعد و هو قانون الوئام المدني الذي يتم تناوله في المطلب الثالث.

## المطلب الثالث: من الوئام المدني الى الوئام الوطني

### 1. الوئام المدني:

حدت تدابير الرحمة أو التوبة من العنف في الجزائر بسبب توبة بعض الشباب الذي ضل السبيل لكن هذا لم يكن بالشكل الكافي ، الذي ينهي معاناة الشعب الجزائري الذي أصبح يعيش الخوف من الموت على أيدي إسلاميين متطرفين عند حواجز وهمية أو الخوف من الاختطاف على أيدي شرطة متلبسون يقتحمون المنازل و ويقودونهم الى غير رجعة ، و باستمرار هذا الخوف و تدهور الوضع الأمني، ازدادت المطالبة الخارجية بإفادة لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة ، أحس الجزائريون بخطر التدخل الأجنبي و أصبحت المصالحة الوطنية مطلبا رسميا و شعبيا بعد فشل السياسة الأمنية في تحقيق الاستقرار.[2]

[1] مجلة التائب ، العدد الخاص ، ص 103 - 104

[2] العيد عاشوري، **المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية الى ميثاق السلم**، مجلة التائب ، الجزائر ، 2003، ص 106

إذن و بعد رئاسيات أفريل 1999 التي فاز بها " **عبد العزيز بوتفليقة** " بادر الى المصالحة الوطنية تحت تسمية جديدة و هي " **الوئام المدني** " و عرض قانون الوئام على البرلمان الجزائري ، و حظي بالإجماع المطلق ، ثم عرض على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 16 سبتمبر 1999 ، و كان السؤال المطروح على الناخبين :

**هل انتم مع أم ضد المسعى العام لرئيس الجمهورية الرامي الى تحقيق السلم و الوئام المدني؟**

كانت نتائج الاستفتاء تعبر عن رغبة الشعب الجزائري في تخطي ذلك العنف الذي استمر لعشرية كاملة و قد تجلى ذلك سواءا من خلال نسبة المشاركة أو من حيث عدد الموافقين على مسعى الرئيس الجمهورية السيد " **عبد العزيز بوتفليقة** " الذي مكنت سياسته المنتهجة من خلال " **الوئام المدني** " الى إعادة الأمن الى مختلف مناطق الوطن.

و الحقيقة أن الوئام المدني هو امتداد للهدنة التي عقدها المستشار الأمني " **لليمين زروال** " آنذاك لأنه كان يتعرض لضغوط من طرف بعض الجنرالات ، و قد أفضى هذا القانون الى وضع آلاف من المسلحين سلاحهم ، و حل مجموعات أخرى من التنظيمات المسلحة هنا يجب التنويه الى نقطة مهمة و هي اغتيال الشيخ " **عبد القادر حشاني** " من طرف نفس الجهة التي قتلت شقيق " **مصطفى بويعلي** " ، و هي نفس الجهة التي كانت تستطيع تطويق الأزمة في بدياتها لكنها كانت تسعى لضرب استقرار الجزائر دائما و كان مقتل " **حشاني** " هو محاولة لإغلاق كل الملفات العالقة.

و قد تضمن قانون الوئام المدني ثلاث مجموعات من التدابير لصالح المتورطين و المورطين في أعمال الإرهاب و هي كالآتي:[1]

[1] العيد عاشوري ، مرجع سابق، ص 107

- **تدابير الإعفاء من المتابعات:**

و تشمل هذه التدابير الذين كانوا ينتمون لجماعات و تنظيمات إرهابية و لم يرتكبوا جرائم دم و شرف و أعلنوا عن توبتهم { **المادة 3 من قانون الوئام المدني** } كما تضمن أيضا الأشخاص الحائزين على أسلحة و متفجرات و سلموها للسلطات العمومية { **المادة 4 من نفس القانون** }.

و للمستفدين من هذه التدابير التقيد بمجموعة من الالتزامات وفقا للمادة 5 من القانون ، بمعنى تخفيف العقوبة مقابل الحرمان من بعض الحقوق المنصوص عليها في المادة 08 من قانون العقوبات لمدة عشر سنوات و ذلك كالآتي:

- ✓ الحرمان من حق الترشح و الانتخاب.
- ✓ الحرمان من كل الحقوق المدنية و السياسية.
- ✓ الحرمان من حمل أي وسام.

- **تدابير الوضع رهن الإرجاء:**

هي الحزمة الثانية من التدابير التي أقرها قانون الوئام المدني لصالح المتورطين و المورطين في أعمال الإرهاب و هذا ما تم شرحه في المواد من 6 و 12 و يعني الإرجاء " التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة محددة تتراوح بين ثلاثة و عشر سنوات كحد أقصى ، بغرض التأكد من الاستقامة الكاملة للشخص الخاضع لها "، المادة 06 أما بالنسبة للفئات المعنية بتدابير وضع رهن الإرجاء فقد قدمت الى مجموعتين حددت في المواد 7 و 8.

- ✓ **الفئة الأولى:**

تضم الأشخاص الذين سبق و أن انتموا الى إحدى المنظمات الإرهابية و لم يرتكبوا و لم يشاركوا في جرائم أدت إلى قتل أو تقتيل جماعي و لم يستعملوا متفجرات في أماكن عمومية.

- ✓ **الفئة الثانية:**

هي بنفس شروط الفئة الأولى فقط أنهم سلموا أنفسهم جماعيا.[1]

- **تدابير تحقيق العقوبات:**

وقد وضحت الإجراءات في المواد 27 –28 و 29 من الفصل الرابع من قانون الوئام المدني، كتدابير استثنائية يشمل ثلاث فئات من المتورطين و المورطين في أعمال الإرهاب و يتضمن ثلاث أنظمة لتحقيق العقوبات:

- ✓ الأشخاص الذين سبق لهم و أن انتموا الى إحدى المنظمات الإرهابية ، و لم يرتكبوا جرائم التقتيل الجماعي و لم يستعملوا متفجرات في الأماكن العمومية.
- ✓ الأشخاص الذين سبق لهم و أن انتموا إلى إحدى المنظمات الإرهابية ، حسب المادة 87 من قانون العقوبات و استفادوا من تدابير الوضع تحت رهن الإرجاء ، و هذا حسب المادة 28 من قانون الوئام المدني.

[1] كربوش أحمد، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية ، في حل الأزمة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 84 – 87 . عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 - 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 13 يوليو سنة 1999، المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد 46

- ✓ الأشخاص الذين سبق و أن انتموا إلى إحدى المنظمات الإهاربية ، و الذين أشعروا في أجل ستة أشهر السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي، و حضروا تلقائيا أمامها ، و هذا وفقا للمادة 29.[1]

و جاء قانون الوئام المدني ليحقق الأهداف التالية:

- إنهاء فترة مظلمة من تاريخ الجزائر و فتح عهد جديد.
- السعي الى إيجاد حلول للوضعية التي تشهدها الجزائر و إلى استرجاع الوئام المدني.
- إيجاد حلول نهائية لأسباب الاضطراب و فتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية.
- تجفيف منابع الفتنة و هو ما يتطلب التجاوز و الحلم لما يحققه من ترسيخ قيم التسامح الأصلية في المجتمع.
- تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة و تطبيق مبدأ القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد و الانتقام.

و لتحقيق هذه الأهداف يرتكز هذا النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها:

- احترام الدستور و الحرص على تطبيق قوانين الجمهورية و الخضوع لها.
- حماية حقوق ضحايا الإرهاب.
- العرفان بدور مؤسسات الدولة.
- فتح المجال لعودة الذين ضلوا الطريق لسبب أو لآخر.[2]

[1] كربوش أحمد، مرجع سابق، ص 87

[2] نزهة حانون، مرجع سابق، ص 121

## 2. الوئام الوطني:

مباشرة في معترك الوئام المدني و تفاصيله خرج الرئيس " **عبد العزيز بوتفليقة** " بمصطلح جديد عندما أعلن عن رغبته في ترقية الوئام المدني إلى الوئام الوطني، و بقي غير واضح المعالم و أصبح عرضة للتفسير و التأويل من قبل السياسيين و الإعلاميين ، دون أن تتضح ملامحه أو حتى خطوطه العريضة و ترى شخصيات ذات اطلاع بالأزمة في الجزائر أن الوئام المدني ليس سوى الشق الأمني للمصالحة الوطنية ولابد من استكمالها بالشق السياسي.

و قد ظهرت بالموازاة مع ما سبق ذكره عدة مبادرات حزبية أو من شخصيات وطنية لتقديم آليات لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة نذكر منها:

- ✓ المبادرة التي قدمها الشيخ " **محفوظ نحناح** " قبل ميلاد الأزمة السياسية الأمنية عندما أقترح عقد التحالف بين الإسلاميين لتطويق الأزمة.
- ✓ الدعوة الى تشكيل لجنة العقلاء من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و شخصيات وطنية للتباحث تطويق الأزمة و قد دعا إليها أيضا الشيخ " **نحناح** " رحمة الله عليه.

## المطلب الرابع: المصالحة الوطنية الشاملة

بعد فوز بوتفليقة بعهدة ثانية في الثامن أفريل 2004، كانت المعطيات تختلف عما كانت سابقا ، فقادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يعودوا في السجون بعد أن استكملوا عقوبتهم ، و جناحه المسلح { **الجيش الإسلامي للإنقاذ** } نزل من الجبال.

لكن بالمقابل ما زالت في الجبال بعض الجماعات المسلحة تواصل عملياتها ضد النظام و تهدد السلم، و قانون الوئام المدني، ما جعل المصالحة الوطنية الشاملة مطلبا شعبيا.

فدخلت المصالحة الوطنية إلى برنامج الحكومة ، و صادق عليه البرلمان ، و هنا حملت المصالحة الوطنية تسمية جديدة و هي " **المصالحة الوطنية الشاملة** ".[1]

و قد نص مرسوم المصالحة الوطنية الشاملة رقم 278/05 على تدابير إعفاء أعضاء الجماعات المسلحة الحاليين و السابقين من المقاضاة أو تخفيض العقوبات.

و قد أعفى المرسوم من المقاضاة كل فرد من الجماعات الذي يسلم نفسه خلال الفترة من 13 جانفي 2000 إلى 28 فيفري 2006 كما أنه تضمن توسيعا لنطاق قائمة الجرائم المؤهلة للعفو لتشمل حادثة قتل واحدة أو اثنين و أفعال التعذيب التي تسببت في ضرر دائم حيث تجاوزت الاستثناءات المنصوص عليها في قانون الوئام المدني.

و بموجب الشروط الواردة في هذا المرسوم ، لا يعفى من المقاضاة سوى أولئك الذي ارتكبوا أفعال المجارز الجماعية أو انتهاك الحرمات أو استعمال المتفجرات في الأماكن العامة أو شاركوا فيها أو

[1] نزهة حانون، مرجع سابق، ص 122

حرضوا عليها { **المادة 10** } ، و وفقا لبيانات رسمية فإن نحو 300 من أعضاء الجماعات المسلحة سلموا أنفسهم قبل حلول الموعد النهائي.

كما نص المرسوم على إطلاق سراح المعتقلين أو المسجونين بسبب ضلوعهم في أنشطة إرهابية ، بإنشاء أعمال القتل الجماعية ، و انتهاك الحرمات و عمليات التفجير بموجب قرار العفو، و وفقا لبيانات رسمية فانه قد تم إطلاق سراح نحو 2200 شخص كانوا مدانين بالضلوع في أنشطة إرهابية.[1]

فيما نظم مرسوم تعويض ضحايا المأساة الوطنية رقم 93/06 في فيفري 2006 كيفيات تعويض ذوي المفقودين بعد التصريح بالوفاة، و حدد أربعة أشكال للتعويض تتكفل بها خزينة الدولة " معاش الخدمة ، المعاش الشهري، رأس مال الإجمالي أو الرأس مال الوحيد"، يمكن أن يصل مبلغ التعويض المستفيدين من نظام رأس مال الإجمالي الى 120 مرة مبلغ 16.000 دج أي ما يعادل مليون و تسعمائة و عشرين ألف دينار جزائري( 1920.000.00 دج ) ، بينما نظم المرسوم رقم 94/06 في فيفري 2006 إعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها مع الإرهاب ، للحصول على الإعانة يشترط الحصول على شهادة إدارية من والي الولاية تثبت حرمان العائلة بعد تحقيق اجتماعي، على خلاف ذوي الحقوق المعنيين بالمرسوم 93/06 الذين يستفيدون من التعويض آليا، دون الخضوع للتحقيق حول الوضع الاجتماعي ، كما يمكن أن يصل مبلغ التعويض إلى مليون و مائتي ألف دينار جزائري ( 1200.000.00 دج ).

و في ظل هذه المراسيم و القوانين التي تضمنها قانون المصالحة الوطنية قوبل هذا الأخير بالرفض من قبل شريحة كبيرة من الشعب ، ذلك أنه لم يعطي الضحايا فرصة من أجل معالجة ما حدث في الماضي،

[1] عبد النور منصوري، مرجع سابق، ص 131 - 132

و ذلك عبر حوار وطني يسود فيه الاحترام لحرية التعبير و حقوق الإنسان، ذلك أن الشعب الجزائري لن يقبل بتقديم تنازلات عن المبادئ الأساسية للحقيقة و العدالة.

فيما رأى بعض القانونيين أن إصدار عفو شامل في هذا السياق ، و مع هكذا قوانين يمكن أن يزيد من الحقد من دون أن يقضي على ما خلفه الماضي من جرائم بشعة، و ربما يفوض بصورة دائمة أية أفاق مستقبلية لتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان و يحتمل أن يحول نهائيا كذلك دون الكشف عن حقيقة الماضي في المحاكم الجزائرية ، و بذلك يصبح عقبة في طريق أية فرصة لتحقيق العدالة و اعتماد المساءلة كجزء من عملية الانتقال الى حالة السلم.

# المبحث الثالث: أهداف المصالحة الوطنية و نتائجها على الجزائر

بعد أن صارت المصالحة الوطنية واقعا على الجزائريين بما تحمله من ايجابيات و سلبيات أصبح لزاما التعامل على أساس تحقيق الانتقال الديمقراطي ، بعد التحول من حالة العنف إلى حالة السلام الشامل، و الجزائر على غرار الكثير من الدول عاشت حقبة مأساوية في تاريخها و لكنها تجاوزتها بفضل مسار طويل من سياسات الصلح الى أن توجت بالمصالحة الوطنية الشاملة و استطاعت الخروج من محنتها.

## المطلب الأول: أهداف المصالحة الوطنية

ترمي المصالحة الوطنية في الجزائر الى جملة من الأهداف:

- العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي من النضال و الكفاح و البحث عن الكرامة و عدم تشويه هذه الصورة بأعمال ليس لها علاقة بماضي الجزائر.
- استعادة الأمن و النظام العام على اعتبار أن أمن من ممتلكات الناس و أرواحهم مسألة حيوية في كل الملل و الشرائع.
- الحفاظ على مكتسبات الفاتح من نوفمبر 1954، و إعادة استرجاع ذاكرة الاستعمار و مخلفاته من أجل بذل الجهد لإعادة بناء المجتمع لا تدميره على اعتبار أنه لا يحس بنعمة الحرية إلا من عايش الاستعمار.[1]
- لم شمل الشعب الجزائر على سبيل واحد بعد العشرية الدامية على قيم التسامح و التصالح و التعايش فيما بينه.

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 92

- المحافظة على مقومات الهوية الوطنية و التأكيد على مكوناتها.
- التأكيد على سماحة الدين الإسلامي و رفض الدولة تشويهه بشعارات منافية على اعتبار أنه دين التسامح لا دين عنف.
- إعادة بناء مجتمع متعايش و منسجم مع سلطاته لتحقيق غاياته القصوى في التنمية و التطور الجزائر ديمقراطيا يعيش فيها جميع الجزائريين بمحبة و سلام.
- إبراز دور الجيش في مواجهة آلة الإرهاب الدموي جنبا الى جبن مع الشعب الذين قاموا بشكل منظم هذا العدوان.
- استرداد سمعة الجزائر على الصعيد الخارجي بعد أن همشت لفترة ما.
- تهيئة الأرضية للتنمية السياسية و الاقتصادية و لا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بعث الاستقرار الأمن للمواطنين.[1]

## المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

كل المشاريع كما هو معروف لها بدايات و نهايات ، كذلك مشروع المصالحة الوطنية له نتائجه على الجزائر ، كمشروع إما بايجابيات و إما بسلبيات لكن في النهاية له نتائج و هذا ما كان مع مشروع المصالحة في الجزائر و هذه أبرز نتائجه:

- لم يعد الجزائريون يعيشون مع الخوف من الموت على أيدي الإسلاميين ، و أو عند حواجز وهمية ، و لم يعودوا خائفين من الاختفاء قسرا على أيدي الشرطة الملتحين.
- عادت الجزائر إلى درب الاستقرار ، وباتت أكثر انفتاحا على الاستثمارات الأجنبية.

[1] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 93

- يمكن للجزائريين اليوم التطلع الى مرحلة من السلام و الازدهار النسبيين.[1]

و قد تجلت نتائج المصالحة على عديد الأصعدة الاجتماعية و السياسية و الدبلوماسية ، حيث أن استتباب الأمن في الجزائر بدأ يتجلى في مشاريعها التنموية لاستدراك ما فاتها خلال العشرية الدموية في مجال السكن و البنى التحتية ، حيث قطعت الجزائر شوطا معتبرا من خلال انجاز العديد من المشاريع السكنية و الطرق و السدود.

و على الرغم من كل هذا الى أن مشروع المصالحة يبقى أعرج ، ذلك أن عائلات المفقودين لا تزال تبحث عن الحقيقة.

كما أن مشروع المصالحة لم يتضمن جهود البحث عن الحقيقة.

امتعاض من قرار الحكومة المتعلق بمنح العفو الشامل من دون إجراء أي تحقيق، ثم إن إدارة مؤسستي الرئاسة و الجيش أدركتا أن الخلاف بينهما لا يخدم إلا أعداء الجزائر ، و أن التحالف بينهما هو أساس الخروج من أزمة الجزائر ، و فعلا قام هذا التحالف تحت شعار " **لا غالب و لا مغلوب** " في إطار إستراتجية المصالحة الوطنية.[2]

[1] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية**، أوراق كارينغي، العدد 7 ، جانفي 2008، ص 1

[2] وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 94

## خلاصة الفصل

مما سبق تناوله في هذا الفصل نستنتج أن المصالحة الوطنية في الجزائر جاءت كرد فعل لازمة دموية أصابت الجزائر، و خلفت خسائر فادحة في كل الجبهات، هلاك الآلاف من أبناء الجزائر ( المدنيين، عسكريين أو الجماعات المسلحة ) ، بنية اقتصادية متدهورة ، سلوك اجتماعي ما زال يكتنفه الخوف وعدم الثقة.

و بالرغم من كل هذا استطاعت الجزائر أن تتجاوز هذه الأزمة و استطاعت سياسة المصالحة الوطنية أن تعيد الأمن للجزائر كما استرجعت الجزائر بعضا من هيبتها على المستوى الدولي ، لكن هناك العديد من الثغرات في ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، كما لعب الرئيس" **عبد العزيز بوتفليقة** " دور في المصالحة لأنه تصدر المشهد السياسي بالرغم من أن الرئيس " **اليمين زروال** " هو صاحب المبادرة الأولى لكن بوتفليقة عرف كيف يعيد الأمور إلى نصابها ، حيث قام بسن قانون الوئام المدني و قام بإنزال العديد من الجماعات المسلحة من الجبال ، و هي نقاط تحسب له و الملاحظ أنه بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 ، و انتشار مصطلح الإرهاب في العالم ، فأصبحت تجربة الجزائر رائدة في مكافحة الإرهاب ، كما أصبحت تصدر تجربة الجزائر للعديد من الدول و أصبح العالم يثمن جهودها في هذا المجال.

لكل بالرجوع للمصالحة الوطنية على المستوى الداخلي ، و بالعودة لمفهوم العدالة الانتقالية و مرتكزاتها نجد أن ميثاق المصالحة الوطنية مجحف في حق الضحايا ، فالحقيقة مثلا غائبة تماما و هناك آلاف من المفقودين لا زال مصيرهم مجهول لحد اليوم.

أما مسألة جبر الضرر فقد سويت من جهة واحدة ، و هي الطرف الذي كان يمارس العنف على حساب الضحايا الذين ما زالوا لليوم يعانون من الظروف الصعبة و الحالة النفسية المزرية على اثر مقتل

أفراد من عائلاتهم فالعدالة غائبة في مسألة جبر الضرر ، كما أنه لم تتم محاكمة المتسببين في المأساة الوطنية ، و أغلبهم خارج السجون أين يجب أن يكونوا ، لذا فالعدالة الانتقالية في الجزائر لم تطبق و المصالحة في الجزائر على شفة حفرة و الضغط يزداد و خير دليل التقارير الدولية التي تتحدث عن حقوق الإنسان في الجزائر بسبب أزمة المفقودين ، و توقيف اللواء خالد نزار بسويسرا مع توجيه تهمة الجرائم ضد الإنسانية في حقه كل هذه المسائل يجب أن تعالج بطريقة مسؤولة و شفافة و عادلة.

# الفصل الثالث

# المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا

**تمهيـــــــــــــد**

إن المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية أو صراعات داخلية ، و هي تعد من مفردات أي تسوية سياسية.

تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح و العدل بين الأطراف السياسية و المجتمعية بهدف طي صفحة الماضي و تحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع كافة.

و قد أثبتت التجارب في العديد من الدول أنه لا يمكن بلوغ المصالحة إلا بعد وقف العنف، و إقرار العدالة فلا سلم بدون عدالة ، و هناك بعض الدول التي ركنت في المراحل الانتقالية إلى آلية المصالحة الوطنية لتحقيق السلم الاجتماعي و لعل تجربة " **جنوب إفريقيا** " توفر أفضل الممارسات في هذا الشأن و أهم ما ميز هذه التجربة أنها اعتمدت على آلية خاصة لبلوغ المصالحة الوطنية ، تقوم على إقرار الجاني بما ارتكبه من انتهاكات و تجاوزات و اعتذاره و قبول اعتذاره ممن يملك ذلك كشرط للحصول على العفو.

و جاءت هذه الآلية بعد عدة قرون من ممارسات نظام التميز العنصري و عمليات الإبادة ضد السكان الأصليين و التي راح ضحيتها الآلاف من البشر. و لما كان الخوف شديدا من وقوع مجازر ثأرية وعمليات انتقامية واسعة تفضي إلى حرب أهلية شاملة بين الأفارقة و السكان البيض ، فقد أيقن العقلاء في جنوب إفريقيا أنه لابد من حل معقول يرضي به كل الأطراف و الضحايا بالدرجة الأولى لأنهم هم من وقع عليهم الضرر ، و الحل يضمن تحقيقا دقيقا و علنيا ، و أمام الضحايا مع المتهمين و المسؤولين المباشرين عن أعمال القمع في النظام العنصري و ذلك من قبل لجنة خاصة قاد أعمالها " **القس الجنوب الإفريقي** " و المناضل ضد العنصرية " **ديزموند نوتو** " ، تخول لهذه اللجنة سلطة إصدار

العفو عمن تثبت عليهم الاتهامات و يعتذرون لضحاياهم ، و قد واجهت جهود المصالحة في هذا البلد بعض الإشكاليات مثل تحديد الجذور التاريخية للفترة التي ستركز عليها المعالجات، و كانت هناك مقترحات بأن تبدأ من فترة تواجد الاستعمار أي قبل نحو 300 سنة و لكن تم حسم الأمر و تحديد الفترة بالمرحلة الأخيرة من ذلك العهد و هي منذ 1960 ، لإدراك الجميع باستحالة جدوى العودة إلى بداية الاستعمار.

و يتطلب الحديث عن المصالحة في جنوب إفريقيا العودة بنا إلى جذور الأزمة و مسبباتها و الظروف التي أدت إليها و أطرافها و نتائجها على دولة جنوب إفريقيا الحديثة.

## المبحث الأول: الخلفية التاريخية و الميراث الاستعماري في جنوب إفريقيا

تقع جمهورية جنوب إفريقيا جنوب خط الاستواء في أقصى جنوب القارة الإفريقية و يحدها من الشرق و الجنوب المحيط الهندي ، و من الغرب يحدها المحيط الأطلسي و من الشمال كل من ناميبياو بوتسوانا و زمبابوي والموزنبيق و سوازيلاند ، و بها جيب داخلي في الشرق يمثل دولة ليسوتو.

و تبلغ مساحة جنوب إفريقيا 1.219.050 كلم مربع وصل تعداد سكانها حسب تقدير الإحصاءات الرسمية لعام 2009، إلى أكثر من 49 مليون نسمة منهم 73,9% من السود و 9%من البيض و 2.6 من الأسيويين الذين تعود أصولهم إلى شبه القارة الهندية و شبه جزيرة الملايو و الجزر الاندونيسية وتتمتع جنوب إفريقيا بمناخ معتدل و مشمس ، و يوجد فيها حوالي 11 لغة رسمية أولها لغة الأفريكانز يليها الانجليزية ثم عدد من اللغات مثل: ندبل ndebele، و زولو zulu و، سوازي swazi و خوسا xhosa.[1]

تنقسم البلاد الى 9 مقاطعات لكل مقاطعة هيئة تشريعية تنتخب رئيس الوزراء الخاص بها:

1. كوازولو ناتا kwa zulu natal: مقاطعة شمالية تطل على المحيط الهندي.
2. باوتينغ Gavteng : مقاطعة داخلية عاصمتها مدينة جوهانسورغ.
3. ليمبوبو Limpopo : مقاطعة داخلية تقع في أقصى شمال شرق البلاد و كانت تعرف في الماضي باسم ترانسفال الشمالية.

[1] محمد صادق إسماعيل، **تجربة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا و المصالحة الوطنية** ، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة ( مصر ) ، 2014

4. مبو ما لانجا Mpumalanga : مقاطعة داخلية تقع في شمال شرق البلاد و كانت تعرف في الماضي باتراسفال الشرقية.
5. فري ستيث أو الدولة الحرة العربية free state : و هي العاصمة القضائية للبلاد.
6. مقاطعة الشمال الغربيnorth west : مقاطعة داخلية شمال البلاد عاصمتها مدينة مافيكنيج
7. مقاطعة الرأس الشمالية northern cope : مقاطعة ساحلية نقع شمال غرب البلاد عاصمتها مدينة كيمبرلي
8. مقاطعة الرأس الشرقية :مقاطعة ساحلية جنوب البلاد عاصمتها مدينة بورت إليزابيث port Eliza Beth
9. مقاطعة الرأس الغربية western cape : مقاطعة ساحلية جنوب غرب البلاد عاصمتها مدينة الرأس cape tawn

## المطلب الأول: جنوب إفريقيا و الظاهرة الاستعمارية

يعود تاريخ استيطان الإنسان في جنوب إفريقيا وفقا للباحث " **سعيد إبراهيم كريدية** " ، إلى آلاف السنين حيث تعتبر الجماعات الناطقة باللغة الخوسية السكان الأوائل لهذه المنطقة و عرفوا باسم الخوسيين و يعتقد بعض الخبراء أن هؤلاء هم أجداد إنسان العصر الحجري، و قبل نحو 2500 سنة نزح الى المنطقة شعب اسمه " **بانتو** " قادما من دلتا نهر النيجر ، و مع مرور الزمن تعايش هذا الشعب مع الخوسيين.[1]

[1] ثابت أبو رأس، **جنوب إفريقيا من الكولونيالية الى الأبارتية**، مقال صادر يوم السبت 2008/12/13، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة.

و في عام 1488 اكتشف البحار البرتغالي " **بارتولو ميو دياز** " ما يسمى اليوم برأس الرجاء الصالح وذلك عند عودته من رحلة بحرية كلفه بها ملك البرتغال " **يوحنا الثاني** " لاستكشاف طريق بحري الى الهند و للاتصال بالمملكة مسيحية في إفريقيا، و في العام 1497، قام مستكشف برتغالي آخر اسمه " **فاسكو دي غاما** " بمتابعة استكشاف الطرق البحرية إلى الهند التي وجدها سلفه " بارتولو ميو دياز " ، و التي تدور حول قارة إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، و في عام 1503 وصل البحار البرتغالي " **أنطونيو سالدانا** " الى خليج يبتعد حوالي 50 كلم شمال رأس الرجاء الصالح و في عام 1510 مر بحار برتغالي يدعى " **فرانسيسكو دالميد** " بخليج قريب من رأس الرجاء الصالح و خلال وجوده على شاطئ هذا الخليج اشتبك مع السكان الأصليين الأفارقة فقتل مع عدد من بحارته و دفن هناك، و قد أظهر البرتغاليون اهتماما قليلا بالاستيطان في تلك المنطقة من جنوب إفريقيا بسبب الأحوال الجوية و وعورة تضاريس الشواطئ و لمعاداة السكان الأصليين لهم.

و في هذه الأثناء ظهرت هولندا كقوة اقتصادية و استعمارية عظيمة و كان تجارها من أعظم رجال الأعمال في القارة الأوروبية ، ففي العام 1602 أنشأ الهولنديون شركة الهند الشرقية الهولندية الواسعة النفوذ و منحتها الحكومة الهولندية سلطة لعقد معاهدات باسمها و للتجارة بين رأس الرجاء الصالح واليابان.

و قد أرسلت هذه الشركة أحد العاملين فيها و يدعى " **بان فان ريبيك** " لإنشاء محطة في خليج الطاولة لتزويد السفن التابعة لها بالمؤن خلال رحلتها من أوروبا الى آسيا و وصل " **فان ريبيك** " مع مجموعة من الهولنديون عام 1652 إلى هذا الخليج فشيدوا قلعة على اليابسة المقابلة له لحماية أنفسهم من السكان الأصليين و وزعوا الفواكه و الخضار في الأراضي المتاخمة لها[1].

[1] ثابت أبوراس,***مرجع سابق***

## المطلب الثاني: الصراع بين المستوطنين و السكان الأصليين

تزايد توافد المهاجرون الأوروبيين إلى منطقة ألكاب من هولنديين و انجليز، فضلا عن العمالة الأسيوية التي جلبتها حركة الهند الشرقية الهولندية للعمل، و بالنظر لاتساع حجم الهجرة بدأت موجة التحرك إلى الداخل من قبل " **البوير** " ،[1] خاصة بعد تفاقم الوضع عندما احتلت بريطانيا منطقة الكاب عام 1795، بعد هزيمة هولندا أمام فرنسا في سلسلة الحروب الأوروبية و تخوف بريطانيا من وقوع منطقة رأس الرجاء الصالح بيد " **نابليون** " و بالتالي قدرته على قطع المواصلات البريطانية إلى الهند واستخدام المنطقة للوصول إلى الهند و احتلالها ، و قد دفعت بريطانيا التعويضات مقابل احتلالها لمنطقة الكاب الى ملك هولندا بموجب معاهدة فيينا عام 1814 و بذلك مرحلة التدفق الواسع للمهاجرين الانجليز و الاسكتلنديين الذين كانوا على العموم أكثر ثقافة و أكثر ثروة و تماسكا مع أوربا الصناعية من المهاجرين " **البوير** " فأصبح الناطقون بالإنجليزية هم النخبة في مستعمرة الكاب.

و منذ ذلك الوقت أصبح السكان الأصليون في مواجهة عدوين لا عدو هما " **البوير** " و الانجليز، وعندما ألغت الحكومة البريطانية نظام الرق عام 1833 و وضعت قوانين حددت من إمكانية البوير الذين أطلق أبناؤهم على أنفسهم تسمية الأفريكانز في عملية هجرة واسعة من مستعمرة إلى داخل البلاد منذ عام 1834، و انظموا إلى ما يسمى في التاريخ بـ " **الهجرة الكبرى** " مندفعين نحو إيجاد أراض جديدة لهم والتحرر من السيطرة البريطانية و إنشاء مجتمعات جديدة بعيدا عن تدخل الحكومة البريطانية ، حيث يمكن أن ينمو المجتمع وفق مبادئ الأفريكانز التقليدية و عند مسيرة الهجرة الكبرى أخذ " **البوير** " في

[1] كلمة هولندية معناها الحرفي مزارع و تطلق على البيض من أصول أوروبية.

طريقهم بانتزاع الأراضي من سكانها الأصليين و جرت مذابح من قبائل " **الهوتنتوت** و **البوشمن** " وعرضوا سيطرتهم على الشعب " **الشونا** " و دخلوا في معارك طاحنة مع قبائل " **الزولو** " و كانت معركة " **نهر الدم** " سنة 1838 من أشهر تتلك المعارك بين المستوطنين و قبائل الزولو و التي انتهت بانتصار " **البوير** " و لم يقتصر الصراع بين المستوطنين و القبائل الإفريقية و إنما حدث التصادم بين تلك القبائل نفسها، و التي كانت تتعايش فيما بينها عند ما كانت الأرض مفتوحة.[1]

و استحوذ المستوطنون على الأراضي الأكثر خصوبة، فبدأت سلسلة الصراعات بين القبائل الإفريقية للحصول على الأراضي و قد أدت هذه الصراعات الى تحطيم النظم السياسية للكثير من تلك القبائل وفقدانها لقيادتها أمام ضغط القبائل الأخرى و ضغط البوير.

[1] مها عبد اللطيف، **المجتمع و التحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص 67

## المبحث الثاني: سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم التفرقة العنصرية و سياسة التمييز العنصري التي تقوم على دعاوي التمييز العرقي، و كما هو معروف فإن المجتمع في جنوب إفريقيا و بسبب الظروف التاريخية والجغرافية يتكون من مجموعات متغايرة في أصولها و ألوانها و أديانها تنحدر إلى الإفريقية و الأوروبية والهندية، إضافة إلى عنصر الملونين الذي جاء نتيجة اختلاط هذه المجموعات العرقية فيما بينها، فكان من الطبيعي أن يحدث صراع فيما بينها حول مختلف المصالح، و كل مجموعة عرقية كانت تحاول أن ترتبط بالمجتمع الذي انحدرت منه، و بالتالي فإن مجتمع جنوب إفريقيا قد مثل بنيه صالحه لنمو فكرة العنصرية و لممارستها في الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي.

### المطلب الأول: تعريف نظام الفصل العنصري Apartheid

تعتبر كلمة " **أبارتيد** " كلمة أفريكا نية حديثة العهد إذ دخلت قاموس التداول اليومي في 1950 ككلمة تشير و تعبر عن السياسة العنصرية للحزب الوطني في جنوب إفريقيا منذ استلامه السلطة في 1948.

عرف المؤلف "jhon bosco adotevi " **الأبارتيد** " بأنه عنصرية الدولة و أنه عزل رسمي للمجتمعات التي تعيش في الوسط الجغرافي نفسه عن طريق تقسيمها ، إنه فصل مرفوض من الأعلى إلا أنه ليس الإدارة الشخصية التي تقرر العلاقات بين السود و البيض ، إنه مجموعة من القوانين إنه مرفوض من دستور الدولة و ليس هذا فحسب بل إنه أيضا مؤسسة الرجل الأبيض الذي يريد أن يفرض تأثيره و قيادته من خلال معطيات مسار جيو سياسي للأبيض، أما بالنسبة لغير الأبيض يجب أن يطيع القواعد التي

تقسره على الحياة في مجتمع مصنف أن ذلك هو نتيجة لانتصار البيض الذين نجحوا في توطنهم في هذه المنطقة الجغرافية من إفريقيا و جاءوا بطبيعة الحال لحماية مصالحهم و أعدوا من أجل ذلك إيديولوجية غربية أصبحت معتقدات راسخة بالنسبة لهم.[1]

و يشير المؤرخ الإفريقي " **ki zerbo** " إلى أن حكومة جنوب إفريقيا قد تبنت مبدأ الأبارتيد بهدف عزل كل جنس و كل قبيلة في المنطقة المخصصة لها ، و فصل البيض عن السود بصورة جذرية وبصورة مجملة ، يمكننا أن نأخذ فكرة عن الفكر العنصري من خلال ما أورده رئيس وزراء جنوب إفريقيا إذ قال: { إننا نريد أن نحافظ على إفريقيا جنوبية بيضاء ، و هذا يعني شيئا واحدا هو سيطرة البيض ، إنه لا يكفي أن يدير أو يقود البيض ، بل يجب أن يسيطروا }.[2]

لقد تبلور معنى " **الأبارتيد** " بمفهومه السياسي منذ عام 1947، عندما أخذ بعض قادة الحزب الوطني [3] في جنوب إفريقيا باستخدامها في حملتهم الانتخابية كإطار أكثر تطرقا للتفرقة العنصرية، أن أساس التميز العنصري الذي تبناه هذا الحزب يقوم على التمايز بين الجماعات البشرية الواحدة بين فئاتها المتعددة ، فهي في دعواهم ليست مبنية على أية فكرة من أفكار التفوق أو التخلف، و إنما مبنية على واقع أن الناس تختلف بشكل خاص من حيث ارتباطاتها الجماعية و توجهاتها و ثقافتها و نظراتهاو طرق معيشتها و مستويات تطورها، و يستند أصحاب هذه الدعوة الى حجج متبادلة تشكل كلها غطاءا مزيفا

[1] هشام مزوجي، **نيلسون منديلا و كفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا 1918 – 2013** ، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، 2014 – 2015 ، ص 44

[2] أنطوان نجم، **موسوعة المعارف الكبرى**، دار نوبليس ، لبنان ، 2003

[3] ( **الحزب الوطني** ) هو حزب البيض الذي رأس قواعد نظام التفرقة العنصرية و حكم جنوب إفريقيا لعدة عقود.

للمضمون الحقيقي لدعوتهم و بينما نجد المضمون الحقيقي لهذه الدعوة في تطبيق التفرقة العنصرية بين البشر ، حيث نجدهم يقدمون اللون و العنصر و الدين كأساس لهذا المضمون الاستغلالي البشع.[1]

إن التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا لم تكن تعتمد على لون البشر فقط ، بل اعتمدت على التمايز الديني الذي كان السبب في الحروب الدينية التي شهدتها أوروبا ، ما قبل الثورة الصناعية ، و رسخت بذلك جذور التعصب الديني في نفوس الأوروبيين، و بموجب عقيدتهم الدينية فإن " **البوير** " اعتبروا أنفسهم أبناء الله كبني إسرائيل تماما، بل أنهم شبهوا خروجهم من مستعمرة " **الكاب** " في عام 1836،/ بخروج بني إسرائيل من مصر ، كما أن العنصرية في جنوب إفريقيا ارتبطت بنظريات التفوق الأوروبي التي سادت في الحضارة الأوروبية الحديثة ، و أنتجت مجموعة من الأفكار كالداروينية و الآرية والأنجلو سكسونية و الصهيونية.[2]

[1] هشام مزوجي، مرجع سابق، ص 48 - 49

[2] عبد الوهاب دفع الله أحمد، **التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا** ، قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم، 1652 – 1990 ، ص 35

## المطلب الثاني: أسس و مرتكزات نظام التمييز العنصري

تقوم التفرقة العنصرية على أسس عقائدية و فكرية و دينية رسخت جذورها عبر مراحل مختلفة، ففي المجال الديني مثلا نجد أن اليهودية تعتبر أن بنو إسرائيل هم شعب الله المختار و أن غيرهم من الشعوب ما هي إلا عبيدا لهم، و تتضح هذه العقيدة بجد في كتب اليهود المقدسة كالتوراة و التلمود، و قد أثرت العقيدة اليهودية في شعوب أخرى كثيرة و يهمنا هنا " **البوير** " في حروبهم ضد القبائل الإفريقية المحلية، كان يتمثلون هذه العقيدة و يؤمنون بها و اتخذوها مرتكزا عقائديا لسياساتهم العنصرية، و من جانب آخر فإن الكنيسة المسيحية بمذاهبها و طوائفها المختلفة كانت تشعر بهذه النزهة الاستعلائية ، و على ذلك بينت الكنيسة رسالة الجنس الأبيض المسيحي ، و تخص هنا بالذكر الكنيسة الهولندية الإصلاحية والتي مثلت واحدة من حركات الإصلاح الديني التي شهدتها أوروبا ، و خرجت بها من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية ، و برغم الصفة الإصلاحية التي تميز الكنيسة الهولندية توحي بأنها أكثر تقدما و انقساما إلا أنها على العكس من ذلك فقد اتسمت بنوع من الشدة و التطرف تجاه الوطنيين الأفارقة، و رفضت دخولهم إلى المسيحية حتى تحافظ على النقاء العنصري و لكي تبقى في نفس الوقت على الأفارقة عبيدا للبوير بمقتضى هذه العقيدة.[1] كما تتمثل أسس التمييز العنصري في المعتقدات التقليدية لدى البوير الذين أورثوها للمجموعات البيضاء الأفريكانية يضاف إليها تأثير البوير بالأوروبيين النازحين، إلى جنوب إفريقيا و بالتالي فإن معتقدات البوير و التأثر بالفكر الأوروبي هما المصدران الرئيسيان الأبارتيد و الحقيقة أن الأبارتيد مجموعة أطروحات سياسية، شكلت الفلسفة السياسية للقومية الأفريكانية أكثر من كونها عقيدة بالمعنى العلمي للكلمة ، ثم أن صورة رجل البوير المسلح بـ : " الكتاب المقدس في يد و البندقية في يده

[1] مها عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 2

الأخرى " منذ وجوده في أرض جنوب إفريقيا، و الذي يعيش في حالة الخطر و الاستنهاض الدائمين هي الصورة المثلى التي تشكل الإطار التاريخي و السيكولوجي لأطروحات الأبارتيد.

كما أنه للأفريكانز خمسة أطروحات تعتبر بمنزلة العقيدة:

- **الأولى:** تمثل أطروحة التاريخ الوطني لشعب البوير الذي عرف النزوح الكبير في العهد القديم خاصة الهجرة الكبرى التي تعرضوا لها في 1836 – 1840 و الذي استمر في مواجهة الصعوبات المختلفة تارة من جهة الحروب التي خاضها البوير مع الانجليز و تارة تتجلى في الحروب التي خاضوها مع قبائل البانتو مما ولد نوعا من التميز بين الطرفين.
- **الثانية:** أطروحة المشيئة الأهلية التي تدير شؤون الأمة الأفريكانية و مقدمة دستور 1961 ما هي الى صدى واضح لهذا المعتقد الراسخ، بمجموع تام لمشيئة الله القادر على كل شيء الذي بيده مصادر الأمم و تاريخ الشعوب ، الذي جمع على هذه الأرض أجدادنا القادمين من كل صوب ومنحهم إياها، الذي قادمهم من جيل الى جيل و الذي نجاهم بأعجوبة من كل الأخطار التي كانت تهددهم ... فالله أراد الفصل بين الأجناس و ليست الأبارتيد ، القائمة على الاختلاف الطبيعي بين البشر و إنما هي صدى للمشيئة الإلهية.
- **الثالثة:** و قد روج لها في الفترة المعاصرة ، ابتداء من الخمسينات القرن العشرين و تتعلق بالدور المميز لجنوب إفريقيا البيضاء ، القائم على حماية الحضارة المسيحية الغربية سواء من حيث العقائد و المذاهب المادية أو من حيث الأغلبية السوداء في القارة التي تدين بمعتقدات و ثنية وغير مسيحية، فحماية الحضارة الغربية يقتضي بالضرورة تفوق الأقلية البيضاء و إمساكها بالسلطةً[1].

[1] مها عبد اللطيف,***مرجع سابق***,ص 3

- **الرابعة:** الداعية الى ضرورة حماية الصفاء البيولوجي للعرق الأبيض من خلال أسلوب و أحكام الفصل العنصري ، فالعبارة التي أطلقها رئيس وزراء جنوب إفريقيا " **سنزيجدوم** " حيث قال: المشكلة الأساسية هي في حماية العرق الأبيض و الحضارة الغربية تشكل القاعدة التي تفسر مختلف نظريات و تطبيقات سياسية " **الأبارتيد** ".[1]

تقوم سياسة الأبارتيد التي اتبعتها حكومة جنوب إفريقيا على أساس تقديم السكان الى أقسام حسب لون البشرة فهناك المستوطنين البيض يتمتعون بامتيازات عديدة في مختلف المجالات و هناك الهنود و هم في المنزلة الثانية ، ثم السود و رغم أنهم يمثلون الأغلبية الوطنية و أصحاب البلد الأصليين فإنهم حرموا من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الأخرى.

- **الخامسة:** الاعتماد على الدعم الغربي و تأسيس قوة عسكرية لقمع حركة التحرر الوطني الإفريقي حيث يمثل النظام العنصري في جنوب إفريقيا أهمية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية و القوى الغربية الأخرى نظرا للوضعية الاستراتيجة و الاقتصادية لجنوب إفريقيا ، حيث نجد أن بريطانيا تساند الحكومة العنصرية لجنوب إفريقيا لأنها تحتفظ بتسهيلات اقتصادية و سياسية خاصة بعد انسحاب جنوب إفريقيا من الكومنولث، أما القوة الغربية فهي مستعدة لمساندة حكومة جنوب إفريقيا نظرا لكثافة الاستثمارات الغربية في المنطقة سواء من فرنسا أو سويسرا أو ألمانيا أو من أمريكا ، و يعود سبب هذه الاستثمارات الى الثروة المحلية الهائلة من إنتاج الماس و الذهب بمختلف ألوانه و النحاس و اليورانيوم و غير ذلك.

[1] حركة التحرر الوطني، أكبر حزب المعارضة لسياسة التفرقة العنصرية ، تأسست عام 1912 و هو الحزب الذي ينتمي إليه نيلسون مانديلا، و يعتبر من أبرز زعمائه ، يعتبر الحزب نفسه غير عنصري و عضويته مفتوحة للبيض و الهنود و الملونين و قد دخل في تحالف مع الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا منذ الأربعينات.

و من خلال ذلك يمكن القول بأن الغرب هو العميل التجاري الأول لحكومة جنوب إفريقيا ، و على هذا الأساس يمكن تفسير الموقف الغربي بصورة عامة و وقوفه الى جانب النظام العنصري ، حيث أن فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية صوتت سلبا على اللوائح الإفريقية بينما صوتت 09 دول من بينها الاتحاد السوفياتي لصالح حركة التحرر في جنوب إفريقيا و ضرورة فرض العقوبات على الحكومة العنصرية.[1]

[1] هشام مزوجي، مرجع سابق، ص 48 - 49

## المطلب الثالث: مظاهر نظام الفصل العنصري

لقد شملت مظاهر الفصل مختلف المجالات ابتداءا بأول القوانين التي شنتها حكومة جنوب افريقية العنصرية ، و أجيزت من قبل البرلمان كانت في مجال الفصل الاجتماعي و على رأسها قانون حظر الزواج المختلط رقم 55 لسنة 1949 ، حتى تضمن بموجب ذلك القانون نقاء العنصر الأبيض، و يحد في نفس الوقت من زواج الأوروبيين مع العناصر الأخرى من السود و ملونين ، و قد اعتبرت أي نوع من أنواع ذلك الزواج باطلا و جريمة يعاقب عليها القانون ، وإن تم ذلك الزواج خارج إفريقيا .

و من القوانين الأخرى التي تؤكد أيضا على الفصل الاجتماعي قانون تسجيل السكان رقم 30 لسنة 1950 و الذي أعطى الحكومة حق تصنيف جميع السكان في جنوب إفريقيا ، وفق انتمائهم العرقي و يتم ذلك بواسطة لجنة خاصة يرأسها وزير الداخلية و قد عرف هذا القانون المواطن بأنهم كل من ينحدر من قبيلة محلية أو عنصر إفريقي بالمنطقة، بينما يعرف الأبيض بأنه كل من ينتمي الى الجنس الأبيض الأوروبي و هناك عنصر الملونين و هي تلك المجموعة التي نتجت من اختلاط العناصر البيضاء بسكان المحليين فجاء هذا القانون و فرق بينهم و قد تم تقسيم هذه المجموعة بحسب لونها ، ففي الأسرة الواحدة كان هناك الأبيض و الأسود.[1]

أما بالنسبة للتعليم فإنه إجباري بالنسبة للبيض من سن السابعة حتى 16 بينما ليس إجباري للأجناس الأخرى ، بالإضافة الى مناهج التعليم الخاصة بالإفريقي تخدم نظام التمييز العنصري كما كان هناك حزمة من القوانين المكرسة لهذا النظام العنصري :

[1] عبد الوهاب دفع الله أحمد، مرجع سابق، ص 8 - 9

1. منع غير البيض من التملك في المناطق المخصصة للبيض.
2. منع غير البيض من الإقامة في المناطق المخصصة للبيض إلا إذا كانوا مستخدمين عن طريق مكتب عمل لدى الرجل الأبيض.
3. منع غير البيض الارتياد دور السينما و المقاهي و المطاعم و منتزهات الخاصة بالبيض.
4. يفصل غير البيض لدى ركوب السيارات النقل بجلوسهم في المؤخرة.
5. منع سفر غير البيض إلى خارج البلاد و المنع من تنقلهم في الداخل إلى بإجازات المرور تحت طائلة عقوبة السجن أو الجلد و يجوز في حالات خاصة السماح لغير البيض بالسفر إلى الخارج و لكن دون العودة إلى جنوب إفريقيا.
6. لا يحق للسود أن يمارسوا حقهم النقابي و على الأسود في بعض الحالات أن ينظم إلى نقابات غير بيضاء كالهنود و قد حلت آخر النقابات الإفريقية عام 1966.
7. يفرض التمييز العنصري في الرياضة و في النوادي و الفرق و قد أدى هذا إلى عزل جنوب إفريقيا عن المجالات الرياضية الدولية.
8. يمنع تساوي الأجور بين البيض و غيرهم من العمال سود و الهنود.
9. يدخل التمييز العنصري في الدخل القومي ،مما خلف تفاوت بين الأجناس المختلفة فالبيض يمثلون 18 % يعود إليهم 67 % من الدخل القومي ، أما الإفريقيون يمثلون 69% يعود إليهم و27 % من الدخل، و الهنود يمثلون 12 % فنصيبهم 6 % طبقا لإحصاءات عام 1960.
10. إن التمييز العنصري شمل الخدمات الصحية و هذا ما يدل على ما بلغة هذه السياسة المتوحشة من جور و ظلم و النظام يفرض على السكان الخدمات الصحية لكل طائفة بشكل منفصل ، حيث تجد بأن الأطباء البيض رغم عددهم الكبير لا يعملون في معازل الإفريقيين في حين جد الأطباء السود رغم

عددهم الضئيل جدا يعملون على تقديم العناية لأبناء جلدتهم و هذا ما ساهم في انتشار الأمراض المختلفة في أوساط الإفريقيين.

11. لقد امتد النظام العنصري إلى أدق التفاصيل في حياة الإفريقي العائلية ليمنع عنه الاستقرار في المناطق التي يعمل فيها لحساب البيض ليجبره على العودة إلى المعزل المقرر له، و لقد منع القانون على المرأة الإفريقية أن تلتحق بزوجها خلال فترة العمل، إلى إذا صرحت بأنها تريد ولدا عندئذ يسمح لها بالبقاء مع عائلتها مدة 3 أيام و قد أدى هذا إلى انتشار الأطفال الغير الشرعيين في المجتمع الإفريقي.

لقد مارست حكومة جنوب إفريقيا سياستها العنصرية في جميع مجالات الحياة المخالفة بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة حيث تمارس الحكومة العنصرية سياسة التفرقة في المعاملة و الحقوق و السياسة بين السود و البيض.[1]

[1] هشام مزوجي، مرجع سابق، ص 51 – 52

# المبحث الثالث: نيلسون مانديلا و النضال ضد العنصرية

أصبح " **مانديلا** " نموذجا للبطل الوطني المناضل من أجل تحقيق الحرية و الديمقراطية في أعين المجتمعات الدولية على مستوى العالم أجمع ، كما فاز مانديلا احترام و تقدير العديد من الحكومات والمنظمات الدولية.

كما يعتبر " **نيلسون مانديلا** " أشهر ضحية لقوانين التمييز العنصري، حيث كابد على مدار عقود من الزمن أشكالا و ألوانا من إجراءات المضايقات و السجن و ذلك بسبب إصراره على معارضة سياسة التمييز العنصري و دعوته المستعمرة الى الحرية و المساواة.

## المطلب الأول: كفاح مانديلا الشاق

{ لقد كرست حياتي كلها من أجل نضال الشعوب الإفريقية في سبيل الحرية، لقد حاربت سيطرة الرجل الأبيض، و حاربت أيضا سيطرة الرجل الأسود... و كان مثلي الأعلى هو تحقيق مجتمع ديمقراطي حر ... يعيش أفراده كلهم في وئام يتمتعون فيه بفرص متكافئة... و قد وهبت حياتي كلها لكي أرى هذا المثل الأعلى و قد تحقق و أنا على استعداد لان أضحي بحياتي من أجل تحقيق هذا المثل الأعلى... }.[1]

بدأت مسيرة " **نيلسون مانديلا** "النضالية مع بداية عملة بمهنة المحاماة، إذ اصطدم بالقيود و القوانين التي تكرس التفرقة و التمييز العنصري، فطبقا لهذه القوانين منع مانديلا من العمل كمحامي في مدينة " **جوهانسورغ** " الى إذا حصل على إذن حكومي من السلطات طبقا لقانون تنظيم إقامة السود بالمدن، وهو القانون رقم 25 لسنة 1945 ، و بطبيعة الحال لم تمنحه بل ولن تمنحه مثل هذا الإذن و أصدرت

[1] **نيلسون مانديلا** ، أثناء محاكمته في 20 أفريل 1964

السلطات أوامرها لمانديلا و شريكه في المكتب " **أوليفرتامبو** " { الذي أصبح رئيسا للمؤتمر الوطني الإفريقي } ، بإبعادها إلى المنطقة التي يقيم فيها السود و بالرغم من ذلك قاما بالدفاع عن الآلاف من ضحايا القوانين العنصرية.

كذلك كانت الأنشطة السياسية لكل من " **مانديلا** " و" **تامبو**" مظهرا من مظاهر اصطدامهما مع الحكومة العنصرية.[1]

و قد تأسس حزب المؤتمر الوطني سنة 1912 كمنظقة سلمية لا تستخدم العنف ، تهدف إلى الإصلاح عن طريق تقديم العرائض و الالتماسات نيابة عن الفئات المختلفة ، و لقد انضم مانديلا إلى هذا الحزب سنة 1944 و في سنة 1949 قام مانديلا بالاشتراك مع القادة الآخرين بتحرير برنامج العمل الذي يعتبره بمثابة حد فاصل في تاريخ جنوب إفريقيا و الذي أعلنت الكفاح الوطني للسود عن طريقة القيام بالإضرابات و المقاطعة و العصيان المدني من جميع التشريعات التي تهدف إلى القهرو الإخضاع.

و كان رد فعل الحكومة عنيفا للغاية و متعصبا بعناد شديد ، فقد قتلت قوات الحكومة 18 شخصا عندما فتحت النار على مسيرة شعبية كانت منظمة للاحتفال بعيد أول ماي 1950 ، و أعلنت الحكومة صدور قانون مكافحة الشيوعية ، و فقي سنة 1952 قام " **مانديلا** " وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ، انطلاقا من الإستراتجية السياسية التي أعلنها غاندي " قبل نحو أربيعين سنة منذئذ، بضرورة قيام اتحاد متعدد الأجناس للكفاح المسلح ، يأخذ الخطوة الأولى في هذا السبيل ، فقام بتنظيم حملة التحدي ضد القوانين الظالمة و التشريعات غير العادلة و انتخب مانديلا لقيادة تلك الحملة، فقام على رأس 8500 عضوا من جميع الأجناس بالاحتجاج صاخب منذ قوانين التنقل، و قانون تحديد المناطق للجماعات ،

[1] نيلسون مانديلا ، **القائد المحامي السجين**، اتحاد المحامين العرب ، جاردن سيتي ، القاهرة ، ص 24 – 25

وقانون تحديد سلطات قبائل البانتو و غير ذلك من القوانين التي تكرس العزل العرقي و التمييز العنصري.

و قبض على " **مانديلا** " مع عشرين من القادة الآخرين و صدر الحكم عليه بالسجن لمدة تسعة شهور مع إيقاف التنفيذ و وضعه تحت المراقبة و ذلك تطبيقا لقانون مكافحة الشيوعية و قد حورب مانديلا لمنعه من ممارسة مهنته، فقد قامت جميع القوانين بإقليم " **الترانسفال** " برفع دعوة أمام المحكمة العليا بجنوب إفريقيا لشطب اسمه بسبب سلوكه غير المحترم لقيادته حملة التحدي، و لكن في سنة 1952 لم تكن الحكومة العنصرية مجهزة و مسلحة بترسانة من القوانين التمييز العنصري ، لذلك فقد وجدت المحكمة الشجاعة لتصر حكمها بأن من حق المحامي أن يتولى الدفاع عن شعبه، من أجل نضالهم للحصول على الحقوق السياسية حتى و لو تعارض ذلك مع القوانين القائمة بالبلاد.

و في سنة 1955 قام حزب المؤتمر الوطني الإفريقي و حلفاءه، بعقد اجتماع طارئ سمي " **مؤتمر الشعب** " و هذا المؤتمر هو الذي انبثق عنه، دستور الحرية الذي ما زال حتى اليوم معبرا عن روح التطلعات السياسية للأغلبية العظمى من شعب جنوب إفريقيا.[1]

و قد جاء في افتتاحية ما يعرف بدستور الحرية: { نحن شعب جنوب إفريقيا ، نعلن لشعبنا و لشعوب العالم أجمع أن جنوب إفريقيا ملك لمن يعيشون على أرضها من السود و البيض على حد سواء ، و أن أية حكومة عادلة لا يمكن أن تدعي لنفسها السلطة إلا إذا كانت نابعة من إرادة الشعب ... }.

و بعد صدور هذا الدستور اضطهدت الحكومة نيلسون مانديلا و حرمته من حقه في ممارسة مهنته و معتقداته، و قد صدر أمر بحظر نشاطه لمدة 5 سنوات و في سنة 1956 واجهت الحكومة نشاط مانديلا

[1] نيلسون مانديلا، مرجع سابق، ص 27

في الحزب الذي ازداد و حدة و قوة ، و قامت بالقبض عليه مع 155 من القادة من جميع الأجناس ، ووجهت إليهم تهمة الخيانة العظمى المعاقب عليها بالإعدام.

و قد أدعت الحكومة على مانديلا و بقية المعتقلين معه أنهم ينتمون الى الحركة الشيوعية الدولية ،و أن هدفهم هو إسقاط نظام الحكم بالعنف ، كما اعتبرت " **دستور الحرية** " أنه يحمل أفكارا هدامة لا يمكن تحقيقها إلا بالعنف.

خطر نشاط حزب المؤتمر الوطني بعد مذبحة " **تشاريفبل** " و ذلك طبقا لقانون المنظمات غير المشروعة ، و استمر معه حظر نشاط نيلسون مانديلا ، كما أصبحت الحكومة تعتبره خارجا عن القانون ما اضطر مانديلا إلى الاختفاء و اللجوء إلى العمل السري ، بحيث كان يجوب كل أنحاء البلاد محرضا على الإضراب العام احتجاجا على إعلان الجمهورية العنصرية.

و في ديسمبر 1961 ظهرت منظمة " أو **مخونتووي سيزوي** " أي " **رمح الأمة** " و هي الجناح المسلح لحزب المؤتمر الوطني ، و قامت هذه الأخيرة بعدة عمليات منفذة بدقة و أحكام ضد رموز الحكم العنصري.[1]

و هكذا بدأت مرحلة جديدة من النضال بالنسبة لنيلسون مانديلا ، سعت الحكومة جاهدة للقبض على " **الثعلب الأسود** " لقد أطلق على" **نيلسون مانديلا** " ، و لكن دائما ما كان يفلت و أعلن في أحد منشوراته : { لقد اخترت طريقي و لن أغادر جنوب إفريقيا و لن استسلم، لقد أصبح النضال حياتي، وسنستمر بالكفاح من أجل الحرية الى أخر يوم في حياتي }.

[1] نيلسون مانديلا، مرجع سابق ، ص 32

و في عام 1964، أدين " **نيلسون مانديلا** " بأربع تهم منهاالقيام بأعمال تخريبية و حكم عليه بالإعدام رفقة ثمانية من المناضلين ، لكن لم ينفذ هذا القرار بعد الضغوط التي تعرضت لها الحكومة من قبل مجلس الأمين بهيئة الأمم المتحدة و أصدرت المحكمة حكما يقضي بسجن مانديلا و رفقاءه مدى الحياة.

و بسبب الضغط المتزايد من الداخل و الخارج و من كل يشعب نظام التمييز العنصري ، حاول هذا الأخير أن يقدم عرضا مشروطا بالإخراج عن نيلسون مانديلا و قد رفض مانديلا هذا العرض و اشترط الاعتراف بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

و بعد 27 سنة قضاها " **نيلسون مانديلا** " بين السجون و بعد تولي " **دي كليرك** " رئاسة جنوب إفريقيا اعتقد الرئيس الجديد بأن نظام الفصل العنصري قد انتهى ، فأطلق سراح جميع سجناء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي دون قيد أو شرط بالستثناء " **نيلسون مانديلا** " ,بعد سقوط جدار برلين 1989 دعا " **دي كليرك** " مكتبه للاجتماع و مناقشة تقنين عمل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي و تحرير مانديلا , رغم معارضة البعض الشديدة التقى " **دي كليرك** " بمانديلا في ديسمبر لمناقشة الوضع، و كان لقاءا وديا و تم الإفراج عن مانديلا.

ترك مانديلا سجن " **فيكتور فيستر** " في 11 فيفري 1990 و قابل جمع كبير من الجماهيرو الصحافة ، و قد نقل الحدث على المباشر إلى جميع أنحاء العالم، و هنالك ألقى خطابا أعلن فيه التزامه والمصالحة مع الأقلية البيضاء.[1]

[1] نيلسون مانديلا، مرجع سابق ، ص 76

## المطلب الثاني: الحقيقة و المصالحة

كان " **نيلسون مانديلا** " مؤسس دولة جديدة مثل " **جورج واشنطن** " أو " **بوليفار**" لكنه لم يؤسسها بالقوة العسكرية أو الطريقة الوحشية، بل كان واعيا جدا لما ينجر عن العنف و قال: { قد تحتاج في بناء الدولة أحيانا الى " **بلدوزر** " و أحيانا أخرى الى نفاضة ريش ... } و كانت دولة جنوب إفريقيا السابقة ، كانت نتيجة مصالحة أعلن عنها كثيرا بين الأعداء و السابقين الأفريكانيين و البريطانيين الذي اجتمعوا معا بعد حرب مريرة[1] ، أشرف " **مانديلا** " على تشكيل لجنة التحقيق و المصالحة للتحقيق في الانتهاكات أثناء نظام الحكم العنصري من كل الأطراف سواء الحكومة أو المؤتمر الوطني الإفريقي في إطار تحقيق العدالة الانتقالية كما أن اللجنة قد منحت عفوا فرديا على كل من يدلي بشهادته حول الجرائم التي ارتكبها أثناء فترة الفصل العنصري، تسلم مانديلا تقريرا عن تفاصيل جلسات الاستماع التي دامت سنتين حول عمليات التعذيب و الاغتيالات و التفجيرات و الاغتصابات قبل إصدار التقرير النهائي في أكتوبر 1998 أشاد " **نيلسون مانديلا** " بعمل رئيس لجنة الحقيقة و المصالحة لقس " **ديزموند نوتو** " مشيرا الى أن اللجنة قد ساعدت في الابتعاد عن الماضي و التركيز على الحاضر و المستقبل.

كان يرى " **نيلسون مانديلا** " في المصالحة الوطنية بأنها على أولى اهتماماته في فترته الرئاسية ، يعد الضرر الكبير الذي شهده اقتصاد بلاده ، عقب نهاية مرحلة الأبارتيد ذلك بفعل مغادرة النخب البيضاء للبلاد كان لمانديلا دورا كبيرا في انتقال جنوب إفريقيا من حكم الأقلية البيضاء إلى الديمقراطية المتعددة الثقافات بفضل خطاباته المطمأنة للبيض بأنهم ممثلون في أمة " **قوس قزح** " كما نصب " **دي كليرك** " في منصب نائب أول للرئيس محاولا صنع تحالف يضفي مزيدا من الطمأنينة للبيض في البلاد قاد

[1] أنصوني ساميسون، **مانديلا السيرة الموثقة، تعريب هالة التابلس و قادة الشهابي** ، مكتبة العبيكان ، المملكة المتحدة ، ص 765

" **نيلسون مانديلا** " حملة واسعة للمسامحة و المصالحة ، تكمن من إعادة بناء الوحدة الوطنية على قاعدة المساواة بين السود و البيض ، طوى مانديلا صفحة الانتقامات التي كان يخشى أن يقوم بها الأفارقة 2/3 الذي عانوا طويلا من ظلم نضام الأبارتيد.

و عندما استضافت جنوب إفريقيا كأس العالم للريغبي عام 1995 و فازت في النهائي على نيوزيلندا قدم " **نيلسون مانديلا** " الكأس لقائد الفريق الأبيض أما أعين الجماهير السود و البيض هذا الأمر يعتبر الخطة الرئيسية في تحقيق المصالحة كما قال " **دي كليريك** " اليوم فاز مانديلا بقلوب الملايين من مشجعي فريق الريغبي البيض ، هنا تلاشت مخاوف مانديلا من البيض بشأن المصالحة.

تكونت لجنة الحقيقة و المصالحة التي ترأسها " **القس ديزموند نوتو** " الى ثلاثة لجان فرعية :

1. **لجنة انتهاكات حقوق الإنسان:** كانت وضيفتها التحقيق في الانتهاكات التي تمت بين 1960 – 1994 بتحديد هوية الضحايا و مصيرهم، و طبيعة و مستوى الضرر الذي لحقهم، و طبيعة الانتهاكات ما إذا كانت مقصودة من طرف الحكومة أو غيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد.
2. **لجنة جبر الضرر:** ارتبطت مهامها بصياغة توصيات حول إعادة تأهيل الضحايا و عائلاتهم ، و قد أسس صندوق يمول من ميزانية الدولة و مساهمتها خاصة بهدف إلى تقديم تعويضات مستعجلة للضحايا طبقا لقواعد محددة يضيفها رئيس الدولة.
3. **لجنة العفو:** مهمتها الأساسية هي الحرص على أن تتم طلبات العفو طبقا للقانون يمكن لطالبي العفو أن يطلبوه بالنسبة لأي عمل إجرامي مرتبط بهدف سياسي اقترف بين 1 مارس 1960 إلى 6 ديسمبر 1993 ، و قد مدد هذا الأجل إلى 11 ماي 1994. تقدم الآلاف من الأشخاص بطلب العفو لكنه منح فقط لمن كشف عن كل الحقيقة فيما يتعلق بتورطه في الجرائم في إطار

صراع سياسي ، كما أن أي عمل إجرامي ارتكب بدافع شخصي أو لربح مادي لا يتمكن الجاني من الحصول على العفو في هذه الحالة.[1]

إن واجب الحقيقة واجب متعين في جميع الأحوال، و أن مستقبل شعب ما لا يمكن أن يبنى على الجهل بتاريخه أو إنكاره ، و إن علم شعب بتاريخ معاناته جزء من تراثه الثقافي يتعين الحفاظ عليه من حيث هو كذلك و لذلك أولت لجنة الحقيقة و المصالحة عناية خاصة ، و نهجت هيأتها عدة آليات ساهمت في إجلاء الأضواء على مناطق مظلمة، و في ترسيخ الاعتراف العمومي بالذاكرة الجماعية مقاومة بذلك ميول تحريف التاريخ كما جاء على لسان مانديلا { بإمكاننا أن نصفح لكننا لا نستطيع أن ننسى أبدا }.

## المطلب الثالث: نتائج المصالحة الوطنية على جنوب إفريقيا

لقد ورثت حكومة " **مانديلا** " بلدا بتفاوت كبير في الثورة و الخدامات بين مجتمعي البيض و السود فمن أصل 40 مليون نسمة من مجموع السكان ، كان حوالي 23 مليون يفترقون الى الكهرباء أو الصرف الصحي الملائم، و 12 مليون يفتقرون إلى إمدادات المياه النظيفة ، و 2 مليون طفل غير ملتحق بالمدارس ، و ثلث السكان أميون, بلغت البطالة 33 % أقل بكثير من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر ، كانت الاحتياطات المالية للحكومة على وشك الانتهاء و خمس الميزانية الوطنية المخصصة لسد الديون، لذا كان لزاما على حكومة جنوب إفريقيا تبني نظام اقتصادي يتوافق مع النظام العالمي المسيطر و النابع من عمق البيئة الداخلية، بحيث انتهجت سياسيات اقتصادية ليبرالية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

[1] أسماء زيتوني، **دور القيادة السياسية في بناء الدولة في إفريقيا** ، دراسة حالة جنوب إفريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم السياسة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2015 – 2016، ص 120 - 103

أدخلت الحكومة التكافىء في منح المجتمعات بما في ذلك منح الإعاقة ، و منح الطفل و معاشات الشيخوخة التي كما كانت سابقا متفاوتة باختلاف الجماعات العرقية في جنوب إفريقيا ، و في عام 1994 تم تقديم الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن 6 سنوات و النساء الحوامل، تم تمديد التغطية لتشمل جمع الذين يستخدمون المستوى الأول من خدمات القطاع العام للرعاية الصحية ، و في عام 1996 تم ربط 3 ملايين شخص بخطوط الهاتف، كما التحق 1.5 مليون طفل بنظام التعليم ، و تم تشييد و ترقية 500 عيادة و تشييد 750.00 منزل و إسكان ما يقارب 3 ملايين مواطن، و إن قانون إعادة الأراضي لعام 1994 مكن الناس من استرجاع ممتلكاتهم المفقودة.[1]

كما قام الرئيس " **نيلسون مانديلا** " بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الثالث لسنة 1996 الذي حمى حقوق المستأجرين الذي يزرعون للماشية ، تكفل هذا القانون بعدهم طرد المستأجرين دون أمر من المحكمة ، و تم إصدار قانون تنمية المهارات لعام 1998 على إنشاء آليات لتعزيز التمويل و تنمية المهارات في أماكن العمل و جاء قانون علاقات العمل لعام 1995 لتعزيز الديمقراطية في أماكن العمل و المفاوضة الجماعية بشكل منظم والحل الفعال لنزعات العمل.

سعت الشروط الأساسية في قانون العمل لعام 1997الى تحسين آليات الإنقاذ ، و تم توسيع أرضية الحقوق لجميع العمال في حين تم تمرير قانون المساواة في العمل لسنة 1998 لوضع حد للتمييز غير العادل ، و ضمان تنفيذ نشاط ايجابي في أماكن العمل.

لقد شهدت جنوب افريقية قفزة عملاقة من الناحية الاقتصادية ، عقب نهاية حكم الأقلية البيضاء فبالإضافة للنتائج الاجتماعية التي عرفتها جنوب إفريقيا من حيث المساواة بين السود و البيض في كل

[1] هشام مزوجي، مرجع سابق، ص 85 - 86

المجالات ، سياسية ، ثقافية ، و حقوق مدنية كالحق في الانتخاب مثلا استطاعت جنوب أن تعزز من ركائز اقتصادها في مجمل القطاعات سواء في قطاع السياحة أو الصناعات التعدينية و رفعت من نسب مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد المحلي مثلا :[1]

1. **قطاع السياحة:** تعتبر السياحة موردا هاما في اقتصاد جنوب إفريقيا ، لما تمتلكه البلاد من مقومات طبيعية مناخ استوائي ، طبيعة ساحرة ، كانت مساهمة القطاع السياحي للبلاد في عام 2006 8.3 % و لو قمنا مقارنة صغيرة بين عدد السياح الذين زاروا جنوب إفريقيا بين فترتي " **الأبارتيد 1994 و العام 2007** " نجد أن نسبة السياح قد ارتفعت بحوالي 6 مليون سائح ، كما يساهم هذا القطاع بتوظيف 7 % من العمالة في جنوب إفريقيا.
2. **قطاع التعدين:** تمتلك جنوب إفريقيا ثروة معدنية هائلة، بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع عام 2007 حوالي 5.8 من إجمالي الناتج القومي و يعد هذا القطاع أكبر موظف للعمالة في جنوب إفريقيا، حيث يوظف حوالي 400.000 شخص بينما يعمل 400.000 شخص آخر مع موردي السلع و الخدمات لقطاع التعدين.
3. **صناعة السيارات:** فتجربة جنوب إفريقيا رائدة في مجال صناعة السيارات بحيث يساهم هذا القطاع حوالي 7.5 % من إجمالي الناتج القومي في البلاد و يشكل حوالي 10 % من إجمالي صادرات جنوب إفريقيا الصناعية كما يعمل هذا القطاع على توظيف حوالي 36.000 شخص الأمر الذي يجعله دعامة رئيسية للاقتصاد الجنوب الإفريقي.
4. **قطاع الصناعات الكيمياوية:** و يشمل صناعة الوقود و اللدائن البلاستكية و الصناعات الدوائية ، و هي الأضخم من نوعها في قارة إفريقيا بمعدل إنتاج يقارب 300 نوع من إجمالي 80.000

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 101 - 102

نوع من المنتجات الكيماوية الأساسية المتعارف عليها عالميا ، هذا كما تعتبر جنوب إفريقيا دولة رائدة على المستوى الإقليمي و العالمي في العديد من القطاعات الأخرى مثل مستوى إنتاج الذهب حيث تعتبر الأولى عالميا ، كذلك إنتاج الماس و اليورانيوم و الفحم.

كما تعتبر جنوب إفريقيا اليوم من أكثر الأسواق الناشئة تطورا على مستوى العالم ، و هي سوق استثمارية عالمية ، لقلة تكلفة الاستثمار على عكس مثيلاتها في القارة الإفريقية حيث توفر مناخ استثمار مناسب إذ صنف " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية " **الأنكتاد UNCTAD** " صنف جنوب إفريقيا كأفضل دولة جالبة للاستثمار.[1]

إذن يمكن ربط هذه النهضة الاقتصادية لجنوب إفريقيا بالتغيير الذي حدث على مستوى السياسيات الداخلية ، بحيث كان الفضل في هذه الوثبة الاقتصادية بالدرجة الأولى في نهاية حقبة الفصل العنصري، الذي تميزت فيه البلاد بانعدام تكافئ الفرص، ملكية الأراضي كانت للبيض على حساب السود ، و مع انتهاء تلك الفترة استطاعت جنوب إفريقيا الوصول لما هي عليه اليوم على الصعيدين الإقليمي و العالمي مما منحها المزيد من الاستقلالية و الندية.

خلاصة و تقييم المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا:

1. أن حكومة جنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري قد أولت اهتماما كبيرا للإصلاح المؤسسي لإحداث تغيير دائم في المجتمع الجنوب الإفريقي ، بالرغم أن الإصلاح المؤسسي هو عملية طويلة الأمد إلا أن جنوب إفريقيا تسير في الطريق الصحيح بالنظر للخلفية التاريخية إذ أنها لم تعش تكافئ و عاشت فترة استعمارية امتدت على مدى قرون من الزمن نجد على سبيل المثال

[1] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 102

أنه في عام 1990 كانت جنوب إفريقيا تتسم بتقسيم عنصري صارخ بحيث 13 % من الأراضي التي كان يشغلها السود و البقية في ما يسمى جنوب إفريقيا البيضاء و أدرجت تدابير الإصلاح المؤسسي في العملية الانتقالية من خلال الدستور المؤقت، استرداد الحقوق في الأراضي و تتوخى تلك المواد إصدار قانون لاستعادة الأراضي و إنشاء لجنة لاسترداد حقوق الأرض.

2. **الحقيقة:** تعد الحقيقة من الركائز الأساسية للمصالحة الوطنية و قد كانت تجربة جنوب إفريقيا من خلال لجنة الحقيقة و المصالحة " كانت تجربة ناجحة إلى حد بعيد جدا ، فقد تمكنت هذه اللجنة من تقصي الحقائق و النظر فيها و تقدم لهذه اللجنة أكثر من 8 آلاف شخص يطلب الصفح المقترن بالاعتراف من قبل الجاني بانتهاكاته ، و هذا ما يولد نوعا من الرضا المعنوي بالنسبة للضحايا و تقديم حقائق تاريخية بالنسبة لجنوب إفريقيا.
3. **جبر الضرر:** فقد أخذت لجنة الحقيقة و المصالحة و الحكومة الجنوب الإفريقية على عاتقها مسألة جبر الضرر و تعويض الضحايا و تمكينهم من الحصول على تعويضات مادية و أخلاقية و استرداد للحقوق المدنية و السياسية، مما يسمح للضحايا بالتمتع بكل حقوقهم في ممارسة مواطنتهم بما يحفظ كرامتهم.
4. **العدالة:** هي آلية لمعالجة حالات الانتهاك و هي من مسؤولية الدولة و قد أولى الرئيس " نيلسون مانديلا" و حث على إقامة العدالة على كل من ثبت تورطه في انتهاكات لدوافع مادية أو ربح شخصي، و تعويض كل الضحايا معنويا و ماديا، و تمكنت من تحقيق عدالة لا نقول أنها مطلقة و لكنها ناجحة بنسبة كبيرة.

نحن شعب جنوب إفريقيا

إدراكنا للظلم الذي تعرضنا له في الماضي

تكريما لأولئك الذين عانوا من أجل نشر العدل و الحرية في أرضنا.

و احتراما لأولئك الذي عملوا من أجل بناء بلدنا و تنميته.

و إيمانا بأن جنوب إفريقيا ملك لكل من يعيشون فيها، المتحدين في تنوعهم.[1]

إذن من خلال ما تناولناه في هذا الفصل يمكن القول أن جنوب إفريقيا قد نجحت في تحقيق المصالحة بين أبناءها السود و البيض في دولة واحدة بعدة فترة حكم نظام " **الأبارتيد** " مستخدمة في ذلك التجاوز ومهارة التفاوض و الاستمتاع الجيد ، و إعادة بناء الثقة للقضاء على إرث التمييز العنصري الذي امتد لقرون.

إن تجربة جنوب إفريقيا ينظر إليها على أنها الأولى في العالم التي يتم فيها حل نزاع بهذه الأهمية والخطورة حلا سلميا.

[1] دباجة,دستور جنوب إفريقيا.

# خاتمة

خاتمـــة

مما سبق نستطيع القول أن سياسة المصالحة الوطنية مشروع ذو أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني في الدول التي تشهد عنفا سياسيا مثل ما كان عليه الحال في كل من الجزائر

و جنوب إفريقيا التي شهدت أحداثا دامية على اثر أسباب سبق و ذكرناها في دراستنا لكن الأهم هو ما حققته هذه السياسة المنتهجة في كلا البلدين , إذن و بالنظر للحال الذي و صلت إليه الدولتين أثناء مرحلة العنف و المطالب الشعبية المتزايدة بضرورة تحقيق الأمن, و الضغط من الهيئات الدولية يمكننا القول أن المصالحة الوطنية حققت شوطا كبيرا في هذا المجال , فالجزائر مثلا استطاعت أن تتخطى مرحلة حرجة في تاريخها و ذلك على خلفية اقتناع أطراف النزاع بضرورة الحل السلمي و إيقاف الاقتتال بين أبناء الوطن الواحد و هذا ما تحقق على أرض الواقع من خلال سياسة المصالحة الوطنية التي مرت في الجزائر بعدة مراحل كلها تصب في خانة و قف الاقتتال لان النخب الحاكمة و الشعب الجزائري بكل أطيافه كان يطالب بالأمن كأول الأولويات فما كان على السلطة إلا انتهاج مبدأ الصلح و هو ما كان واستطاعت أن تحقق استقرارا , أما جنوب إفريقيا فهي حالة خاصة في أزمتها و مشكلتها عميقة جدا و تعود إلى قرون قد خلت و ذلك بعد استيطان أرضهم من قبل الأوربيين البيض و منذ ذلك الحين و أعمال العنف و الاضطهاد قائمان ما جعل البلد متخلفا برغم الإمكانات الهائلة التي يمتلكها إلى أن ظهر ذلك المناضل الشاب الذي أصبح فيما بعد أيقونة جنوب إفريقيا و العالم ورمزا للصفح و العفو "نلسون مانديلا " الذي أفنى حياته في الدفاع عن حقوق السود المغتصبة منذ مئات السنين و دفع مقابل ذلك حريته لأزيد من سبعة و عشرون سنة لكن ذلك لم يمنعه من المضي قدما في المصالحة مع السكان البيض في جنوب إفريقيا و فعلا بعد الإفراج عنه و انتخابه كأول رئيس أسود لجنوب إفريقيا باشر بإنشاء

لجنة الحقيقة و المصالحة للكشف عن الحقيقة و محاسبة المجرمين و تقدم ألاف الأشخاص لهذه اللجنة و تم إصدار الأحكام بحقهم وكان ذلك من صلاحيات هذه اللجنة .

في الأخير يمكن القول أن سياسة المصالحة الوطنية تمكنت من وقف الاقتتال و العنف و حققت الاستقرار السياسي في البلدين و هو استقرار تتخلله بعض النقاط السلبية فيما يخص العدالة الانتقالية التي تقوم على أركان ثابتة يجب أن تتوفر حتى تكون المصالحة الوطنية مصالحة قائمة بكل أركانها فالحقيقة مثلا مطلب العديد من أهالي الضحايا في الجزائر الذين مازالوا مفقودين إلى اليوم كذلك العدالة التي همشت الضحايا بينما أنصفت الإرهابيين المستسلمين, كما لم يحاسب الفاعلين الرئيسين في الأزمة الجزائرية و هذا ما قد يقوض الاستقرار في البلد بمرور الزمن.

بينما في جنوب إفريقيا فما زالت إلى اليوم تقع جرائم على أساس عنصري عرقي و ذلك للاحتقان التاريخي في النفوس الذين يرون بأنهم لم ينصفوا لكن هذا لا يمنع من القول أن سياسة المصالحة الوطنية حققت الاستقرار السياسي و الأمني في كلا البلدين .

# قائمـــــــــة المـــــراجع

# قائمـــــــــة المـــــراجع

## ✓ باللغة العربية

### أ. الكـــــتب


1. آدم قبي و بوشنافة شمسة، إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر_1988، 2000 ص, ص 127, 140
2. أنطوني سامبسون، مانديلا السيرة الموثقة، تعريب هالة التابلس و قادة الشهابي ، مكتبة العبيكان ، المملكة المتحدة
3. أنطوان نجم، موسوعة المعارف الكبرى، دار نوبليس ، لبنان ، 2003
4. أنور هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر، خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية ، بمعهد الهقار ، جنيف، الطبعة الأولى، 2007
5. رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة ، باب الواد الجزائر
6. رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة، الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية، أوراق كارينغي، العدد 7 ، جانفي 2008
7. عبد الوهاب دفع الله أحمد، التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا ، قسم التاريخ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم، 1652 – 1990
8. محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا و المصالحة الوطنية ، العربي للنشر و التوزيع، القاهرة ( مصر ) ، 2014
9. مذكرات اللواء خالد نزار،_تقديم على هارون، منشورات اكبر، دار النشر شهاب
10. مها عبد اللطيف، المجتمع و التحول السياسي في جنوب إفريقيا حتى عام 1999، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين
11. نيلسون مانديلا ، القائد المحامي السجين، اتحاد المحامين العرب ، جاردن سيتي ، القاهرة ، مصر

**ب. المذكرات و الدوريات**


1. أسماء زيتوني، دور القيادة السياسية في بناء الدولة في إفريقيا ، دراسة حالة جنوب إفريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم السياسة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2015 – 2016
2. عبد النور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009،– 2010
3. كربوش أحمد، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 84 – 87 . عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 – 08 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 13 يوليو سنة 1999، المتعلق باستعادة الوئام المدني، الجريدة الرسمية، العدد 46
4. نزهة حانون، الأساليب الاقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ، ميثاق السلم و المصالحة نموذجا { دراسة لجريدتي النصر و الخبر } ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، مجلة التائب ، العدد الخاص
5. هشام مزوجي، نيلسون_مانديلا و كفاحه ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا 1918_ 2013 ، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، جامعة محمد خيضر ، 2014 – 2015
6. وريدة خيلية، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة ما بين_1992_ 2000 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال ، كلية العلوم السياسية و علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر 3، 2010– 2011
7. وناس فاطمة، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012– 2013

**ت. الموسوعات و المقالات و المجلات**


1. أحمد شوقي بنيوب ، العدالة الاتصالية المفهوم و النشأة و التجارب، حلقة نقاشية
2. ثابت أبو رأس، جنوب إفريقيا من الكولونيالية الى الأبارتية، مقال صادر يوم السبت 2008/12/13، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة.
3. دستور جنوب إفريقيا ، دباجة.
4. شبكة البتول، المكتبة الإسلامية، www. A n w a r 5 .net/albatoul/?id=4001 ، تاريخ التصفح: 20/03/2017
5. العيد عاشوري، المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية الى ميثاق السلم، مجلة التائب ، الجزائر ، 2003
6. الموسوعة الفهمية الكويتية لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بالكويت، v b , mediv , edv , my/showthead , php?t= 32237 تاريخ التصفح: 2017/03/20
7. كلمة ألقاها **نيلسون مانديلا** ، أثناء محاكمته في 20 أفريل 1964